

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الملك سعود

كلية العلوم الإدارية

مركز البحوث



آراء المديرين في المملكة العربية السعودية نحو انعكاسات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية:

دراسة ميدانية في مدينة الرياض

الدكتور عبدالرحمن بن يوسف العالي

أستاذ إدارة الأعمال الدولية والتسويق المشارك

قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية

وكيل معهد البحوث والدراسات الإستشارية

جامعة الملك سعود

ذو الحجة ١٤١٨هـ الموافق إبريل ١٩٩٨م

آراء المديرين في المملكة العربية السعودية نحو انعكاسات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية: دراسة ميدانية في مدينة الرياض

الدكتور عبدالرحمن بن يوسف العالي

أستاذ إدارة الأعمال الدولية والتسويق المشارك
قسم إدارة الأعمال ، كلية العلوم الإدارية
وكيل معهد البحوث والدراسات الإستشارية
جامعة الملك سعود

ذو الحجة ١٤١٨هـ الموافق إبريل ١٩٩٨م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العالي، عبدالرحمن بن يوسف

آراء المديرين في المملكة العربية السعودية نحو انعكاسات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية: دراسة ميدانية في مدينة الرياض. - الرياض.

.... ص، ١٧×٢٤ سم (إصدارات مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية ؛ ١٤٧)

ردمك: ٦-٨٨١-٠٥-٩٩٦٠

ردمد: ٢٩٠٦-١٣١٩

١ - الجات ٢ - السعودية - العلاقات الاقتصادية أ - العنوان

ج- السلسلة

ديوي ٣٨٢,٩٢ ١٩/٣٠٤٤

رقم الإيداع: ١٩/٣٠٤٤

ردمك: ٦-٨٨١-٠٥-٩٩٦٠

ردمد: ٢٩٠٦-١٣١٩

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٩هـ

Perceptions of Executives in Saudi Arabia Concerning the Impact of Saudi Membership in the World Trade Organization

By: Abdulrahman Y. Al-Aali, Ph.D.

Associate Professor of International Business & Marketing

Vice-Dean, Research & Consulting Institute

King Saud University

April 1998

عبدالرحمن بن يوسف العالي، أستاذ إدارة الأعمال الدولية والتسويق المشارك، وكيل معهد البحوث والدراسات الاستشارية بجامعة الملك سعود، رئيس قسم إدارة الأعمال سابقا. تلقى تعليمه الجامعي في إدارة الأعمال في الولايات المتحدة وتخصص في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في إدارة الأعمال الدولية والتسويق بجامعة ولاية جورجيا. عمل مستشارا بوزارة التعليم العالي ووزارة التجارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز تنمية الصادرات السعودية الذي هو عضو بمجلس إدارتها. شارك ضمن الوفد السعودي في لقاءات عمل بخصوص إنضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وكان منسقا للجنة الوزارية السعودية الإسترالية المشتركة في جولتها السابعة التي أنعقدت في أستراليا. إهتماماته البحثية في مجال التفاوض والتصدير وآثار منظمة التجارة العالمية، وفي رصيده أكثر من عشرين بحثا أكاديميا وشارك في تأليف كتابين.

محتويات الكتاب

آراء المديرين في المملكة العربية السعودية نحو انعكاسات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية: دراسة ميدانية في مدينة الرياض

الملخص. تقدمت المملكة العربية السعودية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. والسؤال المطروح هو ماهي وجهة نظر رجال الأعمال بالمملكة العربية السعودية نحو انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية ؟

أظهر تحليل بيانات العينة التي تم سحبها عشوائيا من مجتمع الدراسة أن رجال الأعمال، على اختلاف العوامل الديموغرافية، يعتقدون أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية جزء من تحول عالمي بارز في السطح وأن الانضمام يفضل أن يتم الآن. ويرون أيضا أن فوائد الإنضمام تفوق التكاليف، وأن المنافسة داخل المملكة سوف تشتد. إضافة إلى ذلك، بينما يرى هؤلاء المديرين أن واردات القطاع الزراعي والصناعي سوف تزداد على المدى القريب، بعد انضمام المملكة إلى المنظمة، فإنهم يعتقدون أن واردات البتروكيماويات لن تزداد.

وكان المديرون متفائلين بإمكانية زيادة الصادرات السعودية وبالأخص البتروكيماويات. أما صادرات القطاع الزراعي فلم يتوقع لها المجيبون ازدياداً على المدى القصير أو على المدى المتوسط، كما كانت آراؤهم متفائلة على المدى المتوسط أكثر من المدى القصير. وأظهرت معاملات الارتباط أن آراء المديرين نحو متغير ما بين المدى القصير والمدى المتوسط مرتبطة بدرجة عالية ومعنوية. وكانت الجنسية المتغير الديموغرافي الوحيد ذا الأثر في التفريق بين آراء العينة.

وقدمت الدراسة عدداً من الإقتراحات بغرض تهيئة المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحقيق الاستفادة القصوى من العضوية بهذا النادي العالمي. وانتهت الدراسة بالدعوة إلى إجراء بعض البحوث ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

Perceptions of Executives in Saudi Arabia Concerning the Impact of Saudi Membership in the World Trade Organization

Abstract. Saudi Arabia requested accession to the World Trade Organization. This brought the following question: what are the views of Saudi businessmen toward the Saudi accession?

The analysis performed on the randomly selected sample firms found that businessmen, regardless of their demographics, believe that Saudi accession to the WTO is part of a global trend and that accession should be now rather than later. They also believe that the benefits of membership outweigh the costs and that domestic competition will increase. In addition, they see increased imports in the agriculture and manufacturing sectors, especially in the near-term. However, they do not believe that petrochemical imports will increase.

The executives in the sample are optimistic of increased Saudi exports, especially petrochemicals. On the other hand, agricultural exports are not seen to increase in the short- or medium-term. Overall, medium-term outlook is more optimistic than short-term. In addition, executive opinions about a specific variable are highly correlated and significant between the short-term and the medium-term. Only nationality among the demographic variables has an impact on the responses provided by the executives in the sample.

The study suggests several actions Saudi Arabia can take to enhance benefits from joining this global club. The study concluds with possible future research topics that are related to the current study.

مقدمة

إعلان بونتا دل إستا (بجمهورية الأوروجواي) الذي تبناه العالم في ٢٠ سبتمبر من العام ١٩٨٦م، مهد الطريق أمام جولة الأوروجواي لمفاوضات الجات متعددة الأطراف، وهي الثامنة من نوعها. وعلى إثرها شهد العالم على امتداد أكثر من سبع سنوات من الفترة ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣م، أطول مفاوضات تجارية وأعقدها لكنها تُوجت بإعلان مراكش (المغرب) الذي صدر في ١٥ إبريل ١٩٩٤م. وتمخض عن إعلان مراكش ثمان وعشرين إتفاقية دولية وإنشاء منظمة دولية جديدة هي منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) مضمومة بوثائق بلغت ٢٦ ألف صفحة تزن مايقارب ٢٠٠ كغم.

وقد كان التصور في نهاية الأربعينيات الميلادية أن يقوم صندوق النقد الدولي بدور الحارس على النظام النقدي الدولي وأن يكون البنك الدولي حارسا على النظام المالي الدولي وأن تكون منظمة التجارة الدولية (المقترحة حينها) حارسا على التجارة الدولية. ولكن الحارس على التجارة الدولية لم يقوض له أن يرى النور ذلك الوقت، وأُكتفي بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة - الجات - General Agreements on Tariffs and Trade (GATT) لتلعب دورها كإطار للمفاوضات التجارية. ومع دخول منظمة التجارة العالمية في الأول من يناير ١٩٩٥م حيز التنفيذ، يكون الركن الثالث المشرف على الاقتصاد العالمي قد اكتمل.

وكون المملكة مقبلة على عضوية منظمة التجارة العالمية وهو حدث ذا أهمية كبيرة، فإن الدراسة الحالية تحاول سبر أغوار مديري الأعمال بالمملكة عن الدوافع والانعكاسات المتوقعة من انضمام المملكة إلى المنظمة. وبحكم مشاركة

الباحث في مرحلة من مراحل إجراءات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وطبيعة الأسئلة التي وجهت إليه من قبل شريحة كبيرة من المسؤولين ورجال الأعمال بالمملكة، يستدل منها على أن رجال الأعمال متلهفين لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع الحيوي لأنهم سيتأثرون به بشكل مباشر ولأن هذا الأمر لم يحظى بالاهتمام البحثي والتمحيص الذي يستحقه فقد دفعنا ذلك لعمل هذه الدراسة. إضافة إلى ذلك الجهات المسؤولة وشبه الحكومية قليلة الإفصاح عن مايتم عمله في هذا الشأن ومايبنغي على قطاع الأعمال تبنيه من أجل الاستعداد لهذا الحدث ومابعده، حتى التغطية الإعلامية في صحافة الأعمال والاقتصاد قليلة وسطحية.

١ - مشكلة البحث وأهميته وأهدافه

١-١ مشكلة البحث

تقدمت المملكة العربية السعودية بطلب الانضمام إلى الجات كعضو مراقب وتم ذلك عام ١٩٨٥م ، ومن ثم تقدمت بطلب الانضمام إلى الجات كعضو متعاقد، وتكون فريق عمل بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٩٣م لدى الجات لبحث مسألة انضمام المملكة العربية السعودية اليها[١]. ومع الانطلاق الرسمي لمنظمة التجارة العالمية، تطلب الأمر تحويل طلب المملكة من الجات إلى المنظمة الشيء الذي تم فعلا.

ولكن يبقى السؤال: ماهي وجهة نظر رجال الأعمال بالمملكة العربية السعودية نحو انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية ؟ ونظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع منظمة التجارة العالمية، تم إجراء هذا البحث الميداني الإنطباعي بهدف استكشاف آراء شريحة من رجال الأعمال في المملكة نحو منظمة التجارة

العالمية وبعض الآثار التي يعتقدون أنها ستترتب على انضمام المملكة العربية السعودية إلى هذه المنظمة العالمية. والدراسة الحالية دراسة إنطباعية وليست محاولة لتبيان الانعكاسات المتوقعة من الانضمام من منظور اقتصادي بشكل شامل.

١-٢ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من ثلاث زوايا.

أولا: على الصعيد العالمي، المملكة من أهم الدول التجارية في العالم كما أنها أكبر سوق مستوردة ومصدرة في الشرق الأوسط حيث تبلغ قيمة تجارتها الخارجية من السلع (حجم الصادرات والواردات مجتمعة) أكثر من ٧٥ مليار دولار [٢] (أنظر جدول ١). وقد عبر عن هذه الحقيقة السفير الكندي لدى منظمة التجارة العالمية رئيس فريق العمل المكلف بالنظر في طلب عضوية المملكة بالمنظمة عندما رحب بالوفد السعودي في لقاء العمل الأول مشيرا لكونها من أكبر دول العالم على خريطة التجارة الدولية [٣]. لذا، فاهتمام الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بطلب المملكة قائم على مصالح كبيرة لايستهان بها.

ثانيا: إن مفهوم " القرية الكونية " يتحقق بشكل متزايد حيث إن دول العالم في العقود الأخيرة، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، صارت تعتمد على بعضها البعض بشكل أكبر من ذي قبل. فلا تستطيع دولة ما أن تستغني عن سلع أو خدمات مقدمة من دول أخرى ونتج عن ذلك تشابك العلاقات الاقتصادية والتجارية على مستوى عالمي. وتأتي منظمة التجارة العالمية على أنها أكبر لاعب تنظيمي في هذا المجال.

ثالثا: الدراسات والبحوث عن منظمة التجارة العالمية من منظور سعودي، كما سيتضح لاحقا، تعد على أصابع اليد الواحدة ومراجعة الدراسات السابقة لم تكشف عن إجراء دراسة واحدة تهتم برأي شريحة من مجتمع الأعمال السعودي. وفي ضوء السير في إجراءات انضمام المملكة إلى المنظمة فلعل الدراسة الحالية تستثير الباحثين والمختصين في تناول القضية من زوايا وتحليلات مختلفة لكي يتهيأ قطاع الأعمال من الآن لدخول عالم مابعد انضمام المملكة إلى المنظمة.

جدول (١)

الصادرات العالمية للسلع والخدمات التجارية

ووضع المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦م

الصادرات	القيمة (بليون دولار)	التغير عن العام الماضي ٪
صادرات العالم - السلع	٥١٠٠	٤,٠ ٪
صادرات العالم - الخدمات التجارية	١٢٠٠	٥,٠ ٪
صادرات المملكة العربية السعودية - السلع	٥٦,٣	١٣,٩ ٪
ترتيب المملكة عالميا - السلع	٢٣	
حصة المملكة عالميا - السلع	١,١ ٪	

المصدر: جدول (٥) في WTO Focus Newsletter, No. 18, April 1997 .

١-٣ أهداف البحث

(أ) تقديم عرض مختصر عن منظمة التجارة العالمية وهيكلها التنظيمي ونوعية التمثيل بها وكيفية اتخاذ القرارات فيها مع سرد للاتفاقيات التي تشرف عليها.

(ب) تحليل آراء رجال الأعمال نحو عدد من القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ومنها نظرتهم العامة نحو المنظمة، وآراؤهم فيما يتعلق بتأثير انضمام المملكة على وارداتها وصادراتها في قطاعات مختارة، وإيضاح ارتباط هذه الآراء بالعوامل الديموغرافية.

١-٤ أسئلة البحث

(١) ماهي نظرة رجال الأعمال نحو منظمة التجارة العالمية، وبالتحديد:

(أ) هل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزء من تحول عالمي جديد؟

(ب) هل على المملكة الإنضمام الآن لكي تكون فاعلة في الاقتصاد العالمي؟

(ج) هل تفوق فوائد الانضمام إلى المنظمة مساوئه؟

(د) هل ستزداد المنافسة العالمية في داخل المملكة؟

(٢) ماهي انعكاسات انضمام المملكة، في المدى القصير والمتوسط، على واردات كل من قطاعات: الزراعة، والصناعة، والبتروكيماويات، والصناعة التي تنتمي إليها منشأة العينة.

(٣) ماهي انعكاسات انضمام المملكة، في المدى القصير والمتوسط، على صادرات قطاعات: البترول الخام، والزراعة، والصناعة ككل، والبتروكيماويات، والصناعة التي تنتمي إليها منشأة العينة، والمنشأة نفسها.

(٤) هل للعوامل الديموغرافية للمنشأة التي يعمل فيها المدير (مثل الطاقة الإنتاجية المستغلة، وعدد الموظفين، والايراد السنوي، ونسبة مبيعات الصادرات إلى إجمالي المبيعات) وللمدير نفسه (مثل جنسيته، ومنصبه، وعدد سنوات خبرته الإدارية، ومستواه التعليمي) علاقة بنظرته إلى الانعكاسات المذكورة في (٢) و (٣) أعلاه ؟

١-٣ أهداف البحث

(أ) تقديم عرض مختصر عن منظمة التجارة العالمية وهيكلها التنظيمي ونوعية التمثيل بها وكيفية اتخاذ القرارات فيها مع سرد للاتفاقيات التي تشرف عليها.

(ب) تحليل آراء رجال الأعمال نحو عدد من القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ومنها نظرتهم العامة نحو المنظمة، وآراؤهم فيما يتعلق بتأثير انضمام المملكة على وارداتها وصادراتها في قطاعات مختارة، وإيضاح ارتباط هذه الآراء بالعوامل الديموغرافية.

١-٤ أسئلة البحث

(١) ماهي نظرة رجال الأعمال نحو منظمة التجارة العالمية، وبالتحديد:

(أ) هل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزء من تحول عالمي جديد؟

(ب) هل على المملكة الإنضمام الآن لكي تكون فاعلة في الاقتصاد العالمي؟

(ج) هل تفوق فوائد الانضمام إلى المنظمة مساوئه؟

(د) هل ستزداد المنافسة العالمية في داخل المملكة؟

(٢) ماهي انعكاسات انضمام المملكة، في المدى القصير والمتوسط، على واردات كل من قطاعات: الزراعة، والصناعة، والبتروكيماويات، والصناعة التي تنتمي إليها منشأة العينة.

(٣) ماهي انعكاسات انضمام المملكة، في المدى القصير والمتوسط، على صادرات قطاعات: البترول الخام، والزراعة، والصناعة ككل، والبتروكيماويات، والصناعة التي تنتمي إليها منشأة العينة، والمنشأة نفسها.

(٤) هل للعوامل الديموغرافية للمنشأة التي يعمل فيها المدير (مثل الطاقة الإنتاجية المستغلة، وعدد الموظفين، والايراد السنوي، ونسبة مبيعات الصادرات إلى إجمالي المبيعات) وللمدير نفسه (مثل جنسيته، ومنصبه، وعدد سنوات خبرته الإدارية، ومستواه التعليمي) علاقة بنظرته إلى الانعكاسات المذكورة في (٢) و (٣) أعلاه ؟

١-٣ أهداف البحث

(أ) تقديم عرض مختصر عن منظمة التجارة العالمية وهيكلها التنظيمي ونوعية التمثيل بها وكيفية اتخاذ القرارات فيها مع سرد للاتفاقيات التي تشرف عليها.

(ب) تحليل آراء رجال الأعمال نحو عدد من القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ومنها نظرتهم العامة نحو المنظمة، وآراؤهم فيما يتعلق بتأثير انضمام المملكة على وارداتها وصادراتها في قطاعات مختارة، وإيضاح ارتباط هذه الآراء بالعوامل الديموغرافية.

١-٤ أسئلة البحث

(١) ماهي نظرة رجال الأعمال نحو منظمة التجارة العالمية، وبالتحديد:

(أ) هل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزء من تحول عالمي جديد؟

(ب) هل على المملكة الإنضمام الآن لكي تكون فاعلة في الاقتصاد العالمي؟

(ج) هل تفوق فوائد الانضمام إلى المنظمة مساوئه؟

(د) هل ستزداد المنافسة العالمية في داخل المملكة؟

(٢) ماهي انعكاسات انضمام المملكة، في المدى القصير والمتوسط، على واردات كل من قطاعات: الزراعة، والصناعة، والبتروكيماويات، والصناعة التي تنتمي إليها منشأة العينة.

(٣) ماهي انعكاسات انضمام المملكة، في المدى القصير والمتوسط، على صادرات قطاعات: البترول الخام، والزراعة، والصناعة ككل، والبتروكيماويات، والصناعة التي تنتمي إليها منشأة العينة، والمنشأة نفسها.

(٤) هل للعوامل الديموغرافية للمنشأة التي يعمل فيها المدير (مثل الطاقة الإنتاجية المستغلة، وعدد الموظفين، والايراد السنوي، ونسبة مبيعات الصادرات إلى إجمالي المبيعات) وللمدير نفسه (مثل جنسيته، ومنصبه، وعدد سنوات خبرته الإدارية، ومستواه التعليمي) علاقة بنظرته إلى الانعكاسات المذكورة في (٢) و (٣) أعلاه ؟

٢- الإطار النظري للدراسة

يهتم هذا الإطار باستعراض الدراسات السابقة وأدبيات الموضوع بغرض التعرف على الحاجة والوقوف على أهمية الدراسة وتحديد موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة. وكذلك تحديد المنهجية الملائمة من تحديد لأسئلة البحث وصياغتها وللإجابة عليها.

٢-١ الدراسات السابقة

يلاحظ المتتبع لموضوع منظمة التجارة العالمية قلة الكتابات والدراسات الأكاديمية التي تناولت المنظمة من وجهة نظر عربية، ناهيك عن النظرة السعودية. ليس هذا فقط، بل إن الكتابات العربية السابقة إما أنها: (أ) ذات طبيعة عامة أو خاصة مثل النجار[٤]، وصندوق النقد العربي[٥]، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة [٦]، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية [٧]، والفقي [٨]، أو (ب) إنها تتناول الموضوع من وجهة نظر تاريخية وتوثيقية على مستوى العالم العربي مثل كتب العيسوي[٩]، وعامر [١٠]، والمجدوب [١١]، وعبدالله [١٢].

أما عن الدراسات المنشورة التي أجريت بالمملكة، فلعل أول محاولة لاستقراء الموضوع من وجهة نظر سعودية هي تلك التي أعدتها الغرفة التجارية الصناعية بجدة مع مكتب استشاري والمعنونة "دراسة آثار وانعكاسات اتفاقية الجات على قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية" [١٣]. إضافة إلى ذلك، أعد إتحاد غرف

دول مجلس التعاون الخليجي دراسة أخرى، جاءت في خمسة كتيبات، تتناول بالتبسيط بعض انعكاسات منظمة التجارة العالمية على اقتصادات دول المجلس[١٤]. ولاشك أن هاتين الدراستين تمثلان إجتهادات تحليلية لكنهما ليستا قائمة على دراسة اقتصادية رقمية أو دراسة ميدانية. ومع ذلك فالجهد يعتبر محاولة أولية مهمة لتنوير مجتمع رجال الأعمال والمسؤولين نحو هذا الموضوع.

وفي ظل قلة عدد الدراسات المعنية بتحليل الآثار المتوقعة لانضمام المملكة العربية السعودية، تبرز الحاجة إلى إجراء الدراسة الميدانية الحالية بغرض التعرف على آراء شريحة من رجال الأعمال يهمها الانضمام للمنظمة لكونها ستتأثر بشكل مباشر بهذه الاتفاقيات. خصوصا وقد كثرت الاجتهادات الشخصية والتي تؤسس أحيانا دون دراية أو علم بها. فعلى سبيل المثال ومع أن المملكة عضو مراقب في الجات منذ العام ١٩٨٥م ومن ثم عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية [١٥]، ذكر رجل أعمال مسؤول في تصريح له أن المملكة ستنضم إلى منظمة التجارة العالمية كعضو مراقب العام المقبل [١٦] !

أما أدبيات الموضوع باللغة الإنجليزية فهي متعددة وتعالج الموضوع من وجهة نظر كاتبيها أو من منظور لايهم العالم العربي بشكل مباشر، ناهيك من وجهة نظر المملكة العربية السعودية. فالكتابات عن الموضوع عبارة عن دراسات أو كتب تتطرق للخلفية التاريخية والفلسفية للنظام التجاري العالمي الحالي، بما فيها تاريخ نصف قرن من الجهود ونتائج الجولات التفاوضية لتحرير التجارة العالمية (مثل Croome, 1995) [١٧]. كما أن هنالك مجموعة كتابات أخرى تحاول استقراء آثار اتفاقية من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو آثار استحداث منظمة التجارة العالمية على دولة معينة أو قطاع معين (مثل Aristotelous, 1995) [١٨].

٢-٢ منظمة التجارة العالمية : مهامها ، وأسلوب أداء عملها ، واتفاقياتها

يتطرق هذا الجزء إلى (١) الاختلافات بين منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات، (٢) ومهام المنظمة، (٣) وأهم مبادىء المنظمة، (٤) وسرد للاتفاقيات التي تشرف عليها المنظمة ، (٥) وإجراءات الانضمام إلى المنظمة ووضع المملكة.

من المعروف أن اتفاقية الجات الأساسية (١٩٤٧م) أصبحت جزءا لايتجزأ من إتفاقيات المنظمة. وتحتوي إتفاقية الجات ١٩٩٤ على : (أ) جميع لوائح الجات ١٩٤٧ وجميع التنقيحات والتعديلات التي طرأت عليها قبل جولة الأوروغواي، (ب) نصوص "التفاهم" حول عدد من لوائح الجات التي تم الاتفاق عليها في ختام الجولة، (ج) بروتوكول "مراكش" الذي يتضمن قوائم التخفيضات الجمركية وتثبيتات التعرفة الجمركية، والالتزامات الخاصة بفتح الأسواق للخدمات.

٢-٢-١ كيف تختلف منظمة التجارة العالمية عن الجات

في حقيقة الأمر منظمة التجارة العالمية ليست امتدادا للجات، بل إنها تختلف عنها من نواحي عديدة وأهم هذه الاختلافات هي:

- الجات كانت عبارة عن مجموعة من القواعد متعددة الأطراف بدون أن يكون لها إطار مؤسسي وتنظيمي، أما منظمة التجارة العالمية فهي إطار مؤسسي يجمع كل الاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأوروغواي.
- طُبقت الجات على أنها مرحلية، على الرغم من أنها عوملت وكأنها لجنة دائمة، أما المنظمة فهي دائمة والتزاماتها كاملة.

- أهتمت الجات بتجارة السلع، أما المنظمة فهي شاملة. فبالإضافة إلى تجارة السلع تغطي المنظمة التجارة في الزراعة والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة وأموراً أخرى.
- كانت الجات أداة متعددة الأطراف ومع ذلك ظهرت اتفاقيات (ذات طبيعة إختيارية) إلى الساحة الدولية. ولكن اتفاقيات المنظمة، كلها تقريبا، متعددة الأطراف وبالتالي فيها التزام لجميع الأعضاء في المنظمة.
- ومن أهم الاختلافات بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، نظام تسوية المنازعات، ففي المنظمة يتم حل المنازعات بشكل آلي وسريع وبالتالي يتعرض لأقل قدر ممكن من التعطيل ويمكن لنا التأكد من أن الحكم الصادر سيطبق.

٢-٢-٢ مهام منظمة التجارة العالمية

نصت المادة الثالثة من إعلان مراكش التي أنشأت منظمة التجارة العالمية على أن للمنظمة خمس مهام، هي [١٩] :

أ. تسهيل تطبيق وإدارة وتنفيذ النتائج التي تم تحقيقها في جولة الأوروجواي.

ب. تقديم منبر لأعضائها للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإطاراً لتنفيذ نتائجها.

ج. إدارة إجراءات تسوية المنازعات.

د. إدارة آلية استعراض السياسات التجارية.

هـ. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالاتهما من أجل تنسيق وتنغيم السياسات الاقتصادية العالمية.

٢-٢-٣ أهم مبادىء منظمة التجارة العالمية

يلاحظ القارىء لاتفاقيات المنظمة عدداً كبيراً من المباديء أو القواعد الموجودة عبر الاتفاقيات. ونورد هنا أهم ثلاثة مبادىء منها، بدون التقليل من أهمية القواعد الأخرى.

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Most-Favoured-Nation Clause). وهذا المبدأ منصوص عليه في المادة الأولى من اتفاقية الجات، ويقصد به أن أي ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى متعاقدة، على الدولة الأولى أن تمنح هذه الميزة لجميع الدول الأخرى، مع بعض الاستثناءات.

- مبدأ الشفافية (Transparency). يقصد بالشفافية نشر المعلومات بشكل واضح، حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تؤثر على التجارة. وتعني أيضا أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية. حيث إن القيود غير الجمركية (Non Tariff Barriers - NTBs) (مثل القيود الكمية التي تشمل الحصص (Quota) ، ووديعة الاستيراد (Import Deposit) ، وتحديد كمية العملات الأجنبية للاستيراد ، إلخ) غير مقبولة كونها ستارا لايعرف ماوراءه ويصعب تتبع آثارها. هذه الشفافية تساعد على تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في التجارة وتحقيق درجة عالية من القابلية للتنبؤ (Predictability) في السلوك التجاري للدول.

- مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment). وهذا المبدأ متضمن في المادة الثالثة من اتفاقية الجات ويقضي في جوهره التزام الدول

الأعضاء بمنح المنتج الأجنبي المعاملة نفسها الممنوحة للسلع المنتجة محليا، على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات، إلخ.

٢-٢-٤ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

يمكن تقسيم الاتفاقيات التي نتجت عن جولة الأوروجواي، بالإضافة إلى اتفاقية إنشاء المنظمة نفسها، إلى ثلاثة أنواع:

أ. اتفاقيات متعددة الأطراف (Multilateral Trade Agreements) وهي الاتفاقيات الملزمة لجميع أعضاء المنظمة.

ب. اتفاقيات جماعية (Plurilateral Trade Agreements) وهي ملزمة على الدول الموقعة عليها فقط، وبعض هذه الاتفاقيات موقعة من قبل حفنة من الدول في الوقت الراهن.

ج. الاتفاقيات الأخرى التي تتعرض لتفاصيل جزئية معينة مثل مكافحة الإغراق وسياسات الدعم ....، إلخ، وهي ملزمة لجميع الأعضاء.

والجدول (٢) يوضح مجالات هذه الاتفاقيات. أما شرح هذه الاتفاقيات فقد قام بها العالي في "منظمة التجارة العالمية WTO : الواقع" ونشرت بجريدة الرياض على حلقتين [٢٠] وهي موجودة في الملحق الأول بهذه الدراسة.

٢-٢-٥ إجراءات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية

لكي تنضم أي دولة أو إقليم جمركي مستقل إلى منظمة التجارة العالمية، ينبغي عليها أن تقدم مذكرة (أو مذكرات) تشرح سياساتها التجارية، وأن تجيب على استفسارات الدول الأعضاء، وتعقد لقاءات مع فريق العمل بالمنظمة المتابع

لإجراءات إنضمام الدولة الطالبة للعضوية، وتقديم العروض للنفاذ إلى أسواقها، وإجراء تفاوض ثنائي مع كل الدول الأعضاء الراغبة في التفاوض، وكتابة بروتوكول الانضمام، والمصادقة عليه.

جدول (٢) مجالات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

اتفاقيات متعددة الأطراف Multilateral Trade Agreements	اتفاقيات تجارية أخرى Other Agreements	اتفاقيات جماعية Plurilateral Trade Agreements
• الجات ١٩٩٤ (السلع)	• الإغراق	• تجارة الطائرات المدنية
• الزراعة	• الإعانات والإجراءات المضادة	• المشتريات الحكومية
• المنسوجات والملابس	• إجراءات الوقاية	• مشتقات الألبان (*)
• الخدمات	• التدابير الصحية	• لحوم البقر (*)
• حقوق الملكية الفكرية	• العوائق الفنية على التجارة	• تقنية المعلومات
• تسوية المنازعات	• تراخيص الاستيراد	• خدمات الاتصالات الأساسية
• مراجعة السياسات التجارية	• التثمين الجمركي	
	• الفحص قبل الشحن	
	• قواعد المنشأ	
	• الإستثمار	

* ألغيتا في نهاية عام ١٩٩٧م (WTO Focus Newsletter. No. 26, January 1997, p. 2.)

وبالنسبة للمملكة فقد قدمت مذكرات بسياساتها التجارية وأجابت على العديد من الأسئلة المثارة من قبل الدول الأعضاء [٢١] . وعقدت المملكة حتى الآن أربعة لقاءات عمل في مقر المنظمة بجنيف مع فريق العمل بمنظمة التجارة العالمية المكلف بدراسة طلب انضمام المملكة، على النحو التالي:

- عقد اللقاء الأول في الفترة ١٥-١٦ ذو الحجة ١٤١٦هـ الموافق ٢-٣ مايو ١٩٩٦م[٢٢] .
- عقد اللقاء الثاني في الفترة ٢٤-٢٧ جمادي الثاني ١٤١٧هـ الموافق ٥-٨ نوفمبر ١٩٩٦م [٢٣].
- عقد اللقاء الثالث في الفترة ٢٢-٢٤ محرم ١٤١٨هـ الموافق ٢٨-٣٠ مايو ١٩٩٧م[٢٤] .
- عقد اللقاء الرابع في الفترة ٢-٤ شعبان ١٤١٨هـ الموافق ٢-٤ ديسمبر ١٩٩٧م[٢٥].

وقد قدمت المملكة عروضها إلى أعضاء المنظمة بشأن النفاذ إلى أسواق المملكة وهي مرحلة مهمة كما أشار إليها وزير التجارة السعودي، أثناء الاجتماع الثالث لفريق العمل، عندما قال "نتائج المشاورات الثنائية التي جرت هذا الأسبوع سوف تساعد إلى حد بعيد على تسهيل وضع العروض الأولية" [٢٦] . وسوف تشهد المرحلة القادمة استكمال التفاوض الثنائي مع الدول الأعضاء بالمنظمة الراغبة في التفاوض والذي عقد أول جولة منه في أواخر فبراير ١٩٩٨م بجنيف [٢٧] .

ويعتقد الباحث أن أنظمة المملكة التجارية والاقتصادية منسجمة إلى حد كبير مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بحكم كون اقتصادها يعتمد بدرجة رئيسة على آلية السوق والحرية الاقتصادية. والمتتبع للأمور سيتوصل إلى أن اقتصاد المملكة سيشهد خلال الفترة القادمة انفتاحا أكثر وتحريرا أوسع وتدويلا أعمق. والحقيقة أن الأنظمة واللوائح التجارية السعودية منسجمة مع اتفاقيات المنظمة والتوجهات العالمية، في نواح عديدة، أكثر من بعض الدول الأعضاء حاليا بالمنظمة.

:

٣- منهج البحث

للإجابة على أسئلة البحث تم جمع بيانات من خلال إستبيان أجابت عليه عينة من المديرين في منشآت تقوم بالتصدير بالمملكة العربية السعودية. وفي هذا الجزء نناقش الاستبيان وحجم العينة وطريقة اختيارها والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل بياناتها.

٣-١ مجتمع الدراسة والعينة

تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة من مديرين يعملون في منشآت مصدرة وذلك بالاعتماد على قائمة المنشآت المصدرة بالمنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية التي تم الحصول عليها من مركز تنمية الصادرات السعودية التابع لمجلس الغرف السعودية [٢٨]. هذه الشريحة من رجال الأعمال ليست بالضرورة ممثلة لكافة اتجاهات رجال الأعمال بالمملكة ولكنهم يمثلون شريحة كبيرة كونهم يمثلون المنطقة الوسطى بما لها من ثقل ولأنهم ينتمون إلى منشآت مصدرة على إحتكاك بالعالم الخارجي، فمن المفترض فيهم أنهم أكثر انفتاحا وحساسية بالاتجاهات والانعكاسات الدولية. وقد بلغ عدد هذه المنشآت ٢٥٣ منشأة وقت إجراء الدراسة.

٣-٢ العينة

تم سحب عينة عشوائية بدون إحلال، بنسبة ٥٠٪ (١٢٧ منشأة). واستجاب إجمالا ٩٦ مديرا مما يمثل نسبة ردود تساوي ٧٥,٦٪ ، ولاشك أن هذه النسبة تعتبر جيدة من وجهة النظر الإحصائية.

٣-٣ بيانات الدراسة: مصدرها وطريقة جمعها

أعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية منشورة، كما أعتمدت على بيانات أولية تم جمعها. وتم توجيه جامعي البيانات باجراء مقابلات شخصية استخدم فيها إستبيان مكون من ثلاث صفحات، كما كانت هنالك متابعة بالهاتف في حالات عديدة. يختص الجزء الاول من الاستبيان بمعلومات عن المنشأة هي: خط الإنتاج الرئيسي للمنشأة، الطاقة الإنتاجية المستغلة، عدد الموظفين، الايراد السنوي، نسبة الصادرات إلى إجمالي المبيعات (كثافة التصدير)، ومقارنة لربحية مبيعات الصادرات إلى المبيعات المحلية وإلى ربحية المنافسين، بالإضافة إلى معلومات عن خلفية المدير هي: منصب المجيب، وعدد سنوات خبرته الإدارية، ومستواه التعليمي، وجنسيته، وعدد السنوات التي قضاها خارج وطنه (بعده الدولي). ويتعلق الجزء الثاني بموضوع الدراسة وهو نظرة مفردات العينة نحو منظمة التجارة العالمية وآثارها على المدى القصير والمتوسط من حيث الواردات والصادرات لقطاعات مختارة.

٣-٤ الصيغة العملية لمتغيرات الدراسة

يحوي الإستبيان أربع عبارات متعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومجمل فوائدها ومساوئها والمنافسة داخل المملكة. وكذلك يشتمل على أربع عبارات متعلقة بالواردات إلى المملكة وست عبارات متعلقة بالصادرات من المملكة على المدى القصير، ومثلها على المدى المتوسط. تم تقييم هذه العبارات على مقياس مشابه لمقياس ليكرت (Likert-Type Scale) مكون من خمس درجات يتدرج من " ١ " (غير مهم إطلاقا) إلى " ٥ " (مهم جدا).

:

٣- منهج البحث

للإجابة على أسئلة البحث تم جمع بيانات من خلال إستبيان أجابت عليه عينة من المديرين في منشآت تقوم بالتصدير بالمملكة العربية السعودية. وفي هذا الجزء نناقش الاستبيان وحجم العينة وطريقة اختيارها والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل بياناتها.

٣-١ مجتمع الدراسة والعينة

تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة من مديرين يعملون في منشآت مصدرة وذلك بالاعتماد على قائمة المنشآت المصدرة بالمنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية التي تم الحصول عليها من مركز تنمية الصادرات السعودية التابع لمجلس الغرف السعودية [٢٨]. هذه الشريحة من رجال الأعمال ليست بالضرورة ممثلة لكافة اتجاهات رجال الأعمال بالمملكة ولكنهم يمثلون شريحة كبيرة كونهم يمثلون المنطقة الوسطى بما لها من ثقل ولأنهم ينتمون إلى منشآت مصدرة على إحتكاك بالعالم الخارجي، فمن المفترض فيهم أنهم أكثر انفتاحا وحساسية بالاتجاهات والانعكاسات الدولية. وقد بلغ عدد هذه المنشآت ٢٥٣ منشأة وقت إجراء الدراسة.

٣-٢ العينة

تم سحب عينة عشوائية بدون إحلال، بنسبة ٥٠٪ (١٢٧ منشأة). واستجاب إجمالا ٩٦ مديرا مما يمثل نسبة ردود تساوي ٧٥,٦٪ ، ولاشك أن هذه النسبة تعتبر جيدة من وجهة النظر الإحصائية.

٣-٣ بيانات الدراسة: مصدرها وطريقة جمعها

أعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية منشورة، كما أعتمدت على بيانات أولية تم جمعها. وتم توجيه جامعي البيانات باجراء مقابلات شخصية استخدم فيها إستبيان مكون من ثلاث صفحات، كما كانت هنالك متابعة بالهاتف في حالات عديدة. يختص الجزء الاول من الاستبيان بمعلومات عن المنشأة هي: خط الإنتاج الرئيسي للمنشأة، الطاقة الإنتاجية المستغلة، عدد الموظفين، الايراد السنوي، نسبة الصادرات إلى إجمالي المبيعات (كثافة التصدير)، ومقارنة لربحية مبيعات الصادرات إلى المبيعات المحلية وإلى ربحية المنافسين، بالإضافة إلى معلومات عن خلفية المدير هي: منصب المجيب، وعدد سنوات خبرته الإدارية، ومستواه التعليمي، وجنسيته، وعدد السنوات التي قضاها خارج وطنه (بعده الدولي). ويتعلق الجزء الثاني بموضوع الدراسة وهو نظرة مفردات العينة نحو منظمة التجارة العالمية وآثارها على المدى القصير والمتوسط من حيث الواردات والصادرات لقطاعات مختارة.

٣-٤ الصيغة العملية لمتغيرات الدراسة

يحوي الإستبيان أربع عبارات متعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومجمل فوائدها ومساوئها والمنافسة داخل المملكة. وكذلك يشتمل على أربع عبارات متعلقة بالواردات إلى المملكة وست عبارات متعلقة بالصادرات من المملكة على المدى القصير، ومثلها على المدى المتوسط. تم تقييم هذه العبارات على مقياس مشابه لمقياس ليكرت (Likert-Type Scale) مكون من خمس درجات يتدرج من " ١ " (غير مهم إطلاقا) إلى " ٥ " (مهم جدا).

تم إختيار هذه القطاعات من الواردات والصادرات السعودية لتمثل النشاطات العامة دون الدخول في التفاصيل لسببين:

أولا: أن تقدير الآثار المترتبة فعلا على انضمام المملكة إلى المنظمة تتطلب معرفة بدقائق الأمور، وبروتوكول الانضمام، وشروط العضوية التي سيتم التفاوض عليها. والمملكة لازالت عند كتابة هذه الدراسة، مقبلة على المفاوضات الثنائية مع أعضاء المنظمة الراغبين في التفاوض معها ولم تتضح الترتيبات النهائية بعد. ولكن هذا لايمنع من استقرائنا للانعكاسات العامة الممكن توقعها حتى بدون معرفة نتائج المفاوضات.

ثانيا: أن هذه الدراسة محاولة لمعرفة آراء رجال الاعمال ولاتفترض المعرفة الدقيقة لانعكاسات الانضمام كون "الاقتصاديين وخبراء التجارة الدولية" أنفسهم لم يقولوا رأيهم الواضح في ذلك.

٣-٥ الأساليب الإحصائية

للإجابة على الأسئلة من (١) إلى (٥) أوجدنا المتوسط الحسابي. وأستخدمنا تحليل الارتباط وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) للإجابة على السؤال السادس المتعلق بمدى أثر العوامل الديموغرافية للمنشأة وللمدير على آراء المستقصى منهم حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومجمل فوائدها ومساوئها والمنافسة داخل المملكة، وانعكاسات انضمام المملكة على واردات أربعة قطاعات اقتصادية وصادرات ستة قطاعات اقتصادية على المدى القصير (سنة من تاريخ الانضمام)، وعلى المدى المتوسط (٢-٣ سنة بعد الانضمام). وقد تم تسجيل نتائج التحليلات بمعنوية ٠,٠٥ أو أشد فقط بالجداول المتعلقة بهذه التحليلات لعدم إزعاج القارئ بجميع الأرقام غير المعنوية. وقد قمنا بتحليل البيانات على الحاسب الشخصي باستخدام برنامج SPSS-PC.

٣-٦ خصائص العينة

بقراءة بيانات جدول (٣) نلاحظ أن من أصل ٩٦ منشأة تم تحليل بياناتها، ٨٤,٤٪ منها تبلغ ايراداتها السنوية أقل من ١٠٠ مليون ريال، والباقي (١٥,٦٪) منشآت كبيرة جدا تتجاوز ايراداتها السنوية ١٠٠ مليون ريال. وفي ٧٦ منشأة (٨٢,٣٪ من العينة) بلغ عدد الموظفين أقل من ٣٠٠ فردا، والباقي (١٧,٧٪) منشآت يعمل في كل منها أكثر من ٣٠٠ موظف. وإجمالا، بلغ متوسط عدد موظفي هذه المنشآت ٢٥٣ فردا، وتعمل بـ ٧١,٦٪ من طاقتها الانتاجية، ومتوسط صادراتها السنوية خلال العامين الماضيين هو ١٦٪ من مبيعاتها (ويسمى هذا الرقم كثافة التصدير).

أما عن خصائص المديرين الذين أجابوا على الاستبانة فالجدول نفسه يبين أن ٤٣,٨٪ منهم سعوديون والباقون عرب من جنسيات مختلفة وأن ثلثهم (٣١ مديرا) ينتمون إلى الإدارة العليا مثل رئيس مجلس الإدارة والمدير العام ومن في حكمهم، والبقية (٣٢ مديرا) مديرو إدارات تنفيذية مثل مديري التسويق (٣٢ مدير)، والإنتاج/العمليات (١٣ مديرا)، والمالية (١٢ مديراً)، والتصدير (٧ مدراء). وأغلبهم حاصلون على الشهادة الجامعية (٨١,٣٪) ونسبة معتبرة منهم (١٥,٦٪) حاصلون على شهادات عليا مثل الماجسير والدكتوراة وثلاثة مديرين فقط يحملون الشهادة الثانوية أو أقل. وفي المتوسط، لديهم خبرة عملية تقارب الاثنتي عشرة سنة، ومكثوا مايقارب الثمان سنوات خارج أوطانهم وهذا يعتبر مؤشرا جيدا على البعد الدولي لهؤلاء المديرين. ولاشك أن هذه المؤشرات تدل على ارتفاع نسبة تعليمهم وخبرتهم وبعد نظرهم، وهذا أمر مهم في موضوع مثل الذي نتناوله.

جدول (٣) خصائص عينة الدراسة (٩٦ منشأة)

المتغير	العدد	٪ من الإجمالي
حجم المنشأة		
• الإيراد السنوي أقل من ١٠٠ مليون ريال	٨١	٪ ٨٤,٤
• الإيراد السنوي ١٠٠ مليون ريال وأكثر	١٥	٪ ١٥,٦
• عدد الموظفين أقل من ٣٠٠ موظف	٧٦	٪ ٨٢,٣
• عدد الموظفين ٣٠٠ موظف وأكثر	١٨	٪ ١٧,٧
• متوسط عدد الموظفين	٢٥٣ موظف	
متوسط الطاقة الإنتاجية المستغلة	٪ ٧١,٦	
متوسط الصادرات كنسبة من إجمالي المبيعات لآخر عامين	٪ ١٦,٠	
جنسية المدير		
• سعودي	٤٢	٪ ٤٣,٨
• عربي (غير سعودي)	٥٤	٪ ٥٦,٢
المنصب الإداري		
• إدارة عليا	٣١	٪ ٣٢,٣
• إدارة وسطى	٦٥	٪ ٦٧,٧
المستوى التعليمي		
• ثانوي	٣	٪ ٣,١
• جامعي	٧٨	٪ ٨١,٣
• دراسات عليا	١٥	٪ ١٥,٦
الخبرة		
• متوسط المكوث خارج دولته للعمل أو الدراسة	٧,٩ سنة	
• متوسط الخبرة العملية	١١,٥ سنة	

٤- تحليل نتائج الدراسة

تم تحليل بيانات الدراسة على مستويين: مستوى كلي (النظرة العامة)، ومستوى جزئي (على المستوى القطاعي). بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تحليل البيانات بأخذ العوامل الديموغرافية في الإعتبار.

٤-١ التحليل على المستوى الكلي

طُلب من المديرين المشاركين في الدراسة أن يعطوا إنطباعهم العام عن منظمة التجارة العالمية ممثلا في أربع عبارات على ميزان يتفاوت من "مهم جدا" (خمس درجات) إلى "غيرمهم إطلاقا" (درجة واحدة) كما يظهر ذلك في الجدول (٤).

وأبدت مفردات العينة موافقتها على العبارة "الانضمام إلى المنظمة جزء من تحول عالمي جديد" حيث أجاب ٣١,٣٪ من المديرين بموافقتهم الشديدة على هذه العبارة وبيّن ٥٨,٣٪ آخرين موافقتهم على العبارة بينما ٧,٣٪ لم يستطيعوا تحديد رأيهم، وأظهر ٣,١٪ فقط عدم موافقتهم مع هذه العبارة، ولم يقيِّم أيّ من هؤلاء المديرين العبارة بعدم الموافقة الشديدة. وكان اتجاه المديرين نحو أهمية الانضمام واضحا حيث إن ٨٩,٦٪ منهم كانوا متفقين مع العبارة الثانية الخاصة بأهمية الانضمام (موافقين أو موافقين بشدة) وظهر ذلك واضحا في متوسط الإجابة الذي بلغ ٤,١٨ من ٥ نقاط. وعلى النمط نفسه أجاب ٦٩,٨٪ بموافقتهم مع العبارة "لكي نكون فاعلين في الاقتصاد العالمي، علينا الانضمام الآن" وبمتوسط بلغ ٣,٧٩ نقطة.

جدول (٤) النظرة نحو منظمة التجارة العالمية

العبارة	موافق جدا	موافق	لا استطيع التحديد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق	المتوسط	الإنحراف المعياري
١. الانضمام إلى المنظمة جزء من تحول عالمي جديد	٣١,٣ ٪	٥٨,٣ ٪	٧,٣ ٪	٣,١ ٪	٠ ٪	٤,١٨	٠,٦٩٦
٢. لكي نكون فاعلين في الاقتصاد العالمي، علينا الانضمام الآن	٢٠,٨	٤٩,٠	١٩,٨	٩,٤	١,٠	٣,٧٩	٠,٩١٧
٣. فوائد الانضمام إلى المنظمة تفوق مساوئها .	٦,٣	٤٤,٨	٤١,٧	٧,٣	٠	٣,٥٠	٠,٧٢٥
٤. ستزداد المنافسة العالمية في داخل المملكة	٣٣,٣	٥٢,١	١٠,٤	٤,٢	٠	٤,١٥	٠,٧٦٧

أما القول بأن "فوائد الانضمام إلى المنظمة تفوق مساوئها" فقد أعرب ٦,٣٪ عن موافقتهم الشديدة على ذلك و ٤٤,٨٪ أعطوا موافقتهم فحسب وأبان ٤١,٧٪ منهم بعدم قدرتهم على تحديد الإجابة، وأعترض فقط ٧,٣٪ على أن الفوائد تفوق المساوىء. وإجمالا فقد أعطى نصف المستقصى منهم (٥١,١٪) موافقتهم على أن الفوائد تفوق المساوىء، وبمتوسط بلغ ٣,٥٠، ولكن نسبة كبيرة تفوق الثلث لم تستطع إعطاء رأيها. وهذا ليس بمستغرب كون الموضوع جديدا وأبعاده الحقيقية غير واضحة حتى في أذهان كثير من المفترض فيهم أنهم "متخصصون". ولكن الاتجاه الواضح أن غالبية المديرين تعتقد بقوة أن المنافسة العالمية في داخل المملكة ستزداد حيث أعطى ٨٥,٤٪ منهم موافقتهم مع هذه العبارة وبلغ متوسط التقييم ٤,١٥ نقطة.

ولعل هذه الأرقام توضح أن رجال الأعمال على دراية بمتطلبات العقد القادم في مجال الأعمال وأن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أمر حتمي لاجدال فيه. وأن الفوائد من الانضمام في مجملها، تفوق مساوىء الانضمام مع عدم الوضوح بشكل دقيق. وهذا ماعبر عنه وزير الصناعة والكهرباء السعودي في مجرى حديثه عن نتائج دراسة (غير منشورة) أعدتها الوزارة "أن حجم الفوائد والتكاليف المستقبلية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لن يكون واضحا بشكل دقيق إلا بعد مرور فترة كافية من تطبيق اتفاقيات المنظمة" [٢٩].

وتبين هذه الأرقام أن منشآت الأعمال بالمملكة واعية بتوجهات الأعمال مستقبلا وأنها عالمية، إضافة إلى كون الاقتصاد السعودي أساسا مفتوح وأن مديري أعمال المنشآت دوليون بدون أية مبالغة حيث انهم يأتون من دول مختلفة وخلفياتهم العلمية والخبراتية دولية متباينة. ولكنهم في الوقت نفسه متخوفون لقلة

جدول (٤) النظرة نحو منظمة التجارة العالمية

العبارة	موافق جدا	موافق	لا استطيع التحديد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق	المتوسط	الإنحراف المعياري
١. الانضمام إلى المنظمة جزء من تحول عالمي جديد	٪ ٣١,٣	٪ ٥٨,٣	٪ ٧,٣	٪ ٣,١	٪ ٠	٤,١٨	٠,٦٩٦
٢. لكي نكون فاعلين في الاقتصاد العالمي، علينا الانضمام الآن	٢٠,٨	٤٩,٠	١٩,٨	٩,٤	١,٠	٣,٧٩	٠,٩١٧
٣. فوائد الانضمام إلى المنظمة تفوق مساوئها .	٦,٣	٤٤,٨	٤١,٧	٧,٣	٠	٣,٥٠	٠,٧٢٥
٤. ستزداد المنافسة العالمية في داخل المملكة	٣٣,٣	٥٢,١	١٠,٤	٤,٢	٠	٤,١٥	٠,٧٦٧

أما القول بأن "فوائد الانضمام إلى المنظمة تفوق مساوئها" فقد أعرب ٦,٢٪ عن موافقتهم الشديدة على ذلك و ٤٤,٨٪ أعطوا موافقتهم فحسب وأبان ٤١,٧٪ منهم بعدم قدرتهم على تحديد الإجابة، وأعترض فقط ٧,٣٪ على أن الفوائد تفوق المساوىء. وإجمالا فقد أعطى نصف المستقصى منهم (٥١,١٪) موافقتهم على أن الفوائد تفوق المساوىء، وبمتوسط بلغ ٣,٥٠، ولكن نسبة كبيرة تفوق الثلث لم تستطع إعطاء رأيها. وهذا ليس بمستغرب كون الموضوع جديدا وأبعاده الحقيقية غير واضحة حتى في أذهان كثير من المفترض فيهم أنهم "متخصصون". ولكن الاتجاه الواضح أن غالبية المديرين تعتقد بقوة أن المنافسة العالمية في داخل المملكة ستزداد حيث أعطى ٨٥,٤٪ منهم موافقتهم مع هذه العبارة وبلغ متوسط التقييم ٤,١٥ نقطة.

ولعل هذه الأرقام توضح أن رجال الأعمال على دراية بمتطلبات العقد القادم في مجال الأعمال وأن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أمر حتمي لاجدال فيه. وأن الفوائد من الانضمام في مجملها، تفوق مساوىء الانضمام مع عدم الوضوح بشكل دقيق. وهذا ماعبر عنه وزير الصناعة والكهرباء السعودي في مجرى حديثه عن نتائج دراسة (غير منشورة) أعدتها الوزارة "ان حجم الفوائد والتكاليف المستقبلية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لن يكون واضحا بشكل دقيق إلا بعد مرور فترة كافية من تطبيق اتفاقيات المنظمة" [٢٩].

وتبين هذه الأرقام أن منشآت الأعمال بالمملكة واعية بتوجهات الأعمال مستقبلا وأنها عالمية، إضافة إلى كون الاقتصاد السعودي أساسا مفتوح وأن مديري أعمال المنشآت دوليون بدون أية مبالغة حيث انهم يأتون من دول مختلفة وخلفياتهم العلمية والخبراتية دولية متباينة. ولكنهم في الوقت نفسه متخوفون لقلة

المعلومات عن سير إجراءات انضمام المملكة إلى المنظمة والنتائج النهائية التي سيتم التوصل إليها.

٤-٢ تحليل الآراء على مستوى القطاعات الاقتصادية

في هذا الجزء سنحاول مناقشة نظرة مديري الأعمال في عينة الدراسة ومقارنتها ببعض التحليلات القطاعية المضمنة في بيانات ثانوية مقتصرين على المنشورة منها فقط على الرغم من كون الباحث شارك واطلع على دراسات عديدة ولكنها غير قابلة للنشر في الوقت الراهن. وسنبدأ بتناول أثر انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على الواردات للقطاعات الزراعية، والصناعية ككل، والبتروكيمياويات، وواردات القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنشأة. وسيعقب ذلك مناقشة الأثر على صادرات أربعة قطاعات هي: النفط الخام، والزراعة، والقطاع الصناعي ككل، والبتروكيماويات، والقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة، والمنشأة نفسها في عينة الدراسة.

الواردات الزراعية. رأى ٤٧,٩٪ من هؤلاء المديرين أن واردات القطاع الزراعي سوف تزداد في المدى القصير ولكن ١٥,٦٪ آخرين لايعتقدوا أنها سوف تزداد، مع وجود أكثر من الثلث (٣٦,٥٪) بدون رأي. هذا الاتجاه لايختلف كثيرا على المنظور الزمني متوسط المدى، كما هو موضح بالجدول (٥). وبلغ متوسط التقييم حوالي ٣,٣ من أصل مقياس من ٥ درجات، أي أن المجيبين لايعتقدوا أن الواردات الزراعية سوف تزداد كثيرا مع دخول المملكة عضوية المنظمة، سواء على المدى القصير أو المتوسط الأجل.

والحقيقة أن المملكة مستورد صاف للمواد الغذائية، حيث بلغت صادراتها (المزروعات والمصنوعات الغذائية) ٥٠٤ مليون دولار (عام ١٩٩٣م) مقارنة بواردات في نفس السنة بمبلغ ٥٢٥٠ مليون دولار [٣٠]. لذا، يتوقع أن ترتفع أسعار استيراد جميع المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية لسببين. أولا: بسبب انخفاض الدعم الزراعي بالدول المصدرة ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل وبالتالي انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية. وثانيا: بسبب انخفاض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من أسعارها المحلية وخصوصا في الدول الأوروبية الشيء الذي قد يزيد الطلب على المنتجات الزراعية ويرفع من أسعارها العالمية. وسوف تتأثر الدول المستوردة الصافية للغذاء من هذه الزيادة، ومن ضمنها المملكة.

ويتوقع أن لاتزيد أسعار بعض السلع مثل الأرز والبن والكاكاو ولكن بعض السلع الأخرى سوف تشهد ارتفاعا حادا في الأسعار بعد التحرير التام مثل منتجات الألبان والسكر. ويتوقع بعض الاقتصاديين أن تكون الزيادة في الأسعار العالمية للسلع الزراعية في حدود ١٠-٢٥٪ مع تركيز أغلبها في حدود ٣-٨٪ [٣١]. ولربما يحفز هذ الأمر المنتجين الزراعيين بالمملكة على إنتاج سلع لم تكن مجدية إقتصاديا لارتفاع تكاليف انتاجها سابقا [٣٢].

<u>الواردات الصناعية</u>. يعتقد الجزء الأكبر من أفراد العينة (٥٧,٣٪) أن واردات القطاع الصناعي ككل سوف تزداد على المدى القصير، مقابل ١٥,٦٪ لم يوافقوا على ذلك، بمتوسط بلغ ٣,٥٠ ، مع ملاحظة أن أقل من الثلث (٢٧,١٪) لم تستطع التحديد. ولا تختلف الصورة لآرائهم عن هذه التأثيرات على الواردات في المنظور المتوسط الأجل (أي خلال سنتين إلى ثلاث من الانضمام) كثيرا عن ذلك.

إذا أستثنينا صناعة البتروكيماويات فإن الصناعة التحويلية السعودية ليست كبيرة على الرغم من نموها خلال السنوات الماضية. ولايساهم هذا القطاع إلا بحوالي ٧٪ في الناتج المحلي [٣٣]. ولكون السوق السعودي أساسا سوقا مفتوحة بمعدلات رسوم جمركية منخفضة مقارنة بدول العالم الثالث، فإن الدراسات لاتتوقع حدوث زيادة كبيرة في واردات السلع [٣٤]. ولكن أسعارها للمستهلكين بالمملكة قد تقل إذا أنخفضت الرسوم الجمركية عليها.

الواردات البتروكيماوية. عند النظر إلى مدى إحتمالية زيادة واردات البتروكيماويات إلى المملكة على المدى القصير، يرى ٣٨,٦٪ من أفراد العينة أن استيراد السلع البتروكيماوية إلى المملكة لن يزيد، بينما يرى ٢٨٪ منهم أن زيادة استيرادها واردة، وثلث المجيبين (٣٣,٣٪) لم يستطيعوا تحديد الاتجاه. وبلغ متوسط الردود على هذا المتغير ٢,٨٧ من ٥ نقاط كما هو موضح بالجدول (٥). والصورة لآرائهم عن هذه الانعكاسات على الواردات في المنظور المتوسط الأجل (أي خلال سنتين إلى ثلاث من الانضمام) لاتختلف كثيرا عن ذلك.

ولكن التحليل المنطقي يشير إلى أنه على الرغم من كون المملكة مصدرا عالميا للبتروكيماويات إلا أنها أيضا تستورد كميات منها، ولانستغرب أنه في حالة إنخفاض الرسوم الجمركية على واردات سلع هذا القطاع أن تزداد الكميات المستوردة منه، وبالتالي فإن هذا القطاع ذو الميزة التنافسية الظاهرة قد يواجه منافسة داخلية قوية.

واردات القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنشأة. يرى أكثر من نصف أفراد العينة (٥٢,١٪) أن واردات قطاعهم الصناعي سوف تزداد على المدى القصير بينما يرى ٤٤,٨٪ أنها سوف تزداد على المدى المتوسط. وإجمالا، هنالك ميل

بسيط نحو الاعتقاد أن واردات قطاعهم الصناعي سوف تزداد على المدى القصير والمتوسط.

صادرات النفط الخام. تشير آراء المديرين نحو زيادة الصادرات البترولية السعودية بعد انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على المدى القصير إلى أن أكثر من النصف (٥٦,٢٪) متفائلون بحدوث ذلك، وقلة (١٢,٥٪) لاتعتقد أن صادرات البترول سوف تزداد. ونظرتهم على المدى المتوسط أكثر تفاؤلا بمتوسط بلغ ٣,٥٨ على المدى القصير و ٣,٧٩ على المدى المتوسط، كما هو موضح بالجدول (٦).

غير أن النفط الخام ومشتقاته أُستبعدا من خفض التعريفات الجمركية عبر جولات الجات، بما فيها جولة الأوروجواي [٣٥]. ولم تستفد البلاد العربية المصدرة للنفط (ومن ضمنها المملكة) من هذه الاتفاقية ومازالت واردات بعض البلاد الصناعية من النفط الخام خاضعة لبعض الرسوم الجمركية وبعض القيود غير الجمركية الشديدة، ورسوم استهلاك داخلية بالغة الأثر. لذا، توقع أحد الاقتصاديين العرب أن يؤدي ذلك إلى ضعف الطلب عليه وبالتأثير غير المباشر السلبي على سعر صادرات النفط الخام [٣٦].

ولكن، في المقابل هنالك آثار ايجابية غير مباشرة على هذه السلع من منظورين. أولا: يتوقع من منظور عالمي، أن يزدهر وينتعش الاقتصاد العالمي وبالتالي يزيد الطلب على النفط الخام ومشتقاته. ثانيا: من منظور النمو المتزايد للقطاعات الصناعية في الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية وطلبها للمنتجات البتروكيمياوية الناتج من تخفيض التعريفات المفروضة عليها، فإن صادرات النفط الخام (بما فيها للمملكة) سوف تستفيد من ذلك.

جدول (٥) انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية : انعكاساته على الواردات

العبارة	موافق جدا	موافق	لا استطيع التحديد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوسط
التأثير قصير الأجل (خلال سنة من الانضمام)						
(واردات-١) ستزيد واردات القطاع الزراعي، بصفة عامة	٣,١ ٪	٤٤,٨ ٪	٣٦,٥ ٪	١٥,٦ ٪	٠ ٪	٣,٣٥
(واردات-٢) ستزيد واردات القطاع الصناعي، بصفة عامة	٨,٣	٤٩,٠	٢٧,١	١٥,٦	٠	٣,٥٠
(واردات-٣) ستزيد واردات البتروكيماويات، بصفة عامة	٤,٢	٢٤,٠	٣٣,٣	٣١,٣	٧,٣	٢,٨٧
(واردات-٤) ستزيد واردات القطاع الصناعي الذي انتمي إليه	٥,٢	٤٦,٩	٢٥,٠	١٩,٨	٣,١	٣,١٣
التأثير متوسط الأجل (خلال سنتين أو ثلاث من الانضمام)						
(واردات-١) ستزيد واردات القطاع الزراعي، بصفة عامة	٧,٣ ٪	٣٩,٦ ٪	٣٦,٥ ٪	١٦,٧ ٪	٠	٣,٣٨
(واردات-٢) ستزيد واردات القطاع الصناعي، بصفة عامة	٥,٢	٥٠,٠	٣٠,٢	١٤,٦	٠	٣,٤٦
(واردات-٣) ستزيد واردات البتروكيماويات، بصفة عامة	٩,٤	١٩,٨	٢٩,٢	٣٥,٤	٦,٣	٢,٩١
(واردات-٤) ستزيد واردات القطاع الصناعي الذي انتمي إليه	٧,٣	٣٧,٥	٣١,٣	٢١,٩	٢,١	٣,٢٦

جدول (٦) انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية : انعكاساته على الصادرات

العبارة	موافق جدا	موافق	لا استطيع التحديد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوسط
التأثير قصير الأجل (خلال سنة من الانضمام)						
(صادرات-١) ستزيد صادرات البترول الخام	١٥,٦ ٪	٤٠,٦ ٪	٣١,٣ ٪	١١,٥ ٪	١,٠ ٪	٣,٥٨
(صادرات-٢) ستزيد صادرات القطاع الزراعي، بصفة عامة	٥,٢	٢٢,٩	٣٧,٥	٢٨,١	٦,٣	٢,٩٣
(صادرات-٣) ستزيد صادرات القطاع الصناعي، بصفة عامة	١١,٥	٥٣,١	١٧,٧	١٥,٦	٢,١	٣,٥٦
(صادرات-٤) ستزيد صادرات البتروكيماويات، بصفة عامة	٢٩,٢	٤٦,٩	١٩,٨	٤,٢	٠	٤,٠١
(صادرات-٥) ستزيد صادرات القطاع الصناعي الذي انتمي إليه	١١,٥	٤٩,٠	١٥,٦	٢١,٩	٢,١	٣,٤٦
(صادرات-٦) ستزيد صادرات منشأتي	١١,٥	٤٧,٩	١٦,٧	٢١,٩	٢,١	٣,٤٥

تابع جدول (٦) انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية : انعكاساته على الصادرات

العبارة	موافق جدا	موافق	لا استطيع التحديد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	المتوسط
التأثير متوسط الأجل (خلال سنتين أو ثلاث من الانضمام)						
(صادرات-١) ستزيد صادرات البترول الخام	٪ ٢٠,٨	٪ ٤٥,٨	٪ ٢٦,٠	٪ ٦,٣	٪ ١,٠	٣,٧٩
(صادرات-٢) ستزيد صادرات القطاع الزراعي، بصفة عامة	٤,٢	٣٦,٥	٣٤,٤	١٩,٨	٥,٢	٣,١٥
(صادرات-٣) ستزيد صادرات القطاع الصناعي، بصفة عامة	٧,٣	٥٦,٣	٢٥,٠	١١,٥	٠	٣,٥٩
(صادرات-٤) ستزيد صادرات البتروكيماويات، بصفة عامة	٢٦,٠	٥٩,٤	١٤,٦	٠	٠	٤,١٢
(صادرات-٥) ستزيد صادرات القطاع الصناعي الذي أنتمي إليه	١١,٥	٥٤,٢	١٧,٧	١٦,٧	٠	٣,٦٠
(صادرات-٦) ستزيد صادرات منشأتي	١٥,٦	٤٦,٩	٢٠,٨	١٥,٦	١,٠	٣,٦٠

صادرات القطاع الزراعي. آراء المديرين نحو زيادة صادرات القطاع الزراعي كانت غير متفائلة حيث رأى ثلثهم (٢٨,١٪) أنها سوف تزداد، والثلث الثاني رأى أنها لن تزداد (٣٤,٣٪)، ولم يكن للثلث الأخير رأي محدد (٣٧,٥٪) على المدى القصير. ولكن النظرة على المدى المتوسط أكثر تفاؤل بقليل، فقد رأى ٤٠,٨٪ من العينة أنها سوف تزداد مقابل ٢٥,٠٪ رأوا أنها لن تزداد.

وتدل الأرقام على أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي متدنية ولم تتجاوز نسبة ٧٪ في عام ١٩٩٤م، بالاضافة إلى ضعف الإنتاجية الزراعية بالمملكة [٣٧]. زد على ذلك ضعف الصادرات الغذائية السعودية (شاملة المصنوعات الغذائية) التي بلغت ٥٠٤ مليون دولار (عام ١٩٩٣م) مقارنة بواردات السنة نفسها بمبلغ ٥٢٥٠ مليون ريال [٣٨].

لذا، رأت دراسة لإتحاد الغرف الخليجية أن استفادة دول المجلس (ومن ضمنها المملكة) من انضمامها إلى المنظمة في زيادة صادراتها الزراعية سوف تكون ضئيلة للفجوة المحلية العالية وعدم حساسيتها كثيرا للتغيير في الاسعار العالمية، إلا إذا تم إجراء تغيير جذري على نوعية وكمية الإنتاج الزراعي [٣٩].

صادرات القطاع الصناعي ككل. العينة عموما متفائلة بحدوث زيادات في تصدير السلع الصناعية بعد انضمام المملكة إلى المنظمة، حيث رأى حوالي ثلثي العينة (٦٤,٦٪) أن صادرات القطاع الصناعي ككل سوف تزداد، بينما رأى ١٧,٧٪ منهم أنها لن تزداد. وبلغ متوسط التقييم ٣,٥٦ على المدى القصير و ٣,٥٩ على المدى المتوسط.

من منظور شامل غير قطاعي، يمكن القول أن صادرات القطاع الصناعي السعودي سوف تستفيد من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية بسبب شفافية وتسهيل الإجراءات غير الجمركية بالدول المستوردة الأعضاء بالمنظمة، ولأن سقوف الرسوم الجمركية التي تعهدت الدول الأعضاء بالمنظمة عند انضمامها كان في المتوسط ٦,٣٪ قبل جولة الأوروجواي وستصبح ٣,٨٪ بعد تطبيق نتائج الجولة. وهذا يعني أن نسبة التخفيضات الجمركية على السلع المصنعة ستصل نسبة ٤٠٪ في المتوسط [٤٠] .

صادرات البتروكيماويات. لقد وجدنا المديرين بعينة الدراسة متفائلين بزيادة الصادرات الصناعية ككل، ولكنهم أكثر تفاؤلا في حالة الصادرات البتروكيماوية. فقد رأى أكثر من ثلاثة أرباعهم (٧٦,١٪) بأنها سوف تزداد وعدد مؤيدي الرأي المعاكس الذي يقضي بعدم إمكانية زيادتها على المدى القصير كان ضئيلا جدا (٤,٢٪). وأفراد العينة أكثر تفاؤلا على المدى المتوسط، حيث بلغ متوسط المدى القصير ٤,٠١ ومتوسط المدى المتوسط كان ٤,١٢.

وتفاؤل مديري الأعمال هؤلاء مبرر، حيث ان صناعة البتروكيماويات جزء أساسي في الصناعة السعودية، بل قد تكون محورها. ونمو الصادرات البتروكيماوية السعودية عبر السنوات الماضية دليل على نجاح سياسة تطوير هذه الصناعة حيث بلغ متوسط صادراتها السنوية للأعوام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦م حوالي ١١,٧ مليار ريال، وتمثل ٣٦,٨٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية السعودية[٤١] .

ويتوقع أن يكون هذا القطاع هو المستفيد الأول والرئيس من انضمام المملكة إلى المنظمة بسبب تخفيض الرسوم الجمركية على واردات هذه الصناعة بالدول المستوردة وبسبب التزام الدول الأعضاء بتخفيف القيود غير الجمركية. ويتفق رأي وزير الصناعة والكهرباء السعودي مع رأي المديرين بقوله أن المستفيد على

وجه الخصوص في بداية انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية هو الصناعات البتروكيماوية وبعض الصناعات التحويلية التي يتم تصديرها [٤٢].
ويرى كذلك مسؤول كبير بشركة سابك، وهي أكبر شركة سعودية في تصدير المنتجات البتروكيماوية، أن للشركة فرصة لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية من جراء انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية. وذكر أيضا أن الشركة ستستفيد من إلغاء الإجراءات التمييزية التي تفرضها بعض دول العالم على وارداتها البتروكيماوية من المملكة والتي تتعارض مع أحكام المنظمة[٤٣]. وقدرت دراسة بحرينية أن نسبة الارتفاع المتوقع في صادرات البتروكيماويات (الخليجية) نتيجة لانخفاض الرسوم الجمركية بحوالي ٠,٥٪ إلى ١٢,٠٪ [٤٤].

صادرات القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنشأة. ترى أغلبية العينة (٦٠,٥٪) أن صادرات قطاعها الصناعي سوف تزداد على المدى القصير مقابل ٢٤,٠٪ لاترى إمكانية حدوث زيادة في صادراتها. ولكنهم، كانوا أكثر تفاؤلا على المدى المتوسط بمتوسط تقييم بلغ ٣,٦٠ مقابل ٣,٤٦ على المدى القصير.

صادرات المنشأة بعينة الدراسة. تقييم المجيبين على إحتمالية زيادة صادراتهم قريب جدا من تقييمهم لوضع صادرات القطاع الصناعي الذي ينتمون إليه. ربما دل هذا على أنهم يرون أداءهم قريبا من أداء لصناعة التي هم جزء منها، وهذا ليس بمستغرب.

تدل هذه النتائج على أن رجال الأعمال هؤلاء يرون أن واردات القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والصناعة التي ينتمون إليها سوف تزداد قليلا على المدى القصير والمتوسط. ولكنهم أكثر وضوحا فيما يتعلق بالواردات البتروكيماوية إلى المملكة التي يعتقدون أنها لن تزداد لتميز هذه الصناعة بالمملكة. وهم متفائلون

بإمكانية زيادة الصادرات السعودية إجمالا وبالأخص صادرات السلع البتروكيماوية. أما صادرات القطاع الزراعي فلم يتوقع لها المجيبون ازدياداً بشكل كبير على المدى القصير أو على المدى المتوسط.

وتشير معاملات الارتباط الموضحة بالجدول (٧) أن ارتباط المتغير الواحد عبر البعد الزمني عال ومعنوي. فمثلا نجد معامل الارتباط بين زيادة واردات البتروكيماويات (واردات-٣) على المدى القصير وعلى المدى المتوسط يساوي ٠,٨٠١٠ بدرجة معنوية تفوق ٠,٠٠١ . وهذا يدل على أن نظرة المديرين نحو المتغير الواحد على المدى القصير وعلى المدى المتوسط متشابهة بدرجة عالية لكنها ليست متطابقة تماما. وتدل نتائج هذا الجدول أيضا على سبيل المثال أن الارتباط بين واردات القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنشأة (واردات-٤) وواردات القطاع الصناعي بصفة عامة (واردات-٢) عال ويبلغ ٠,٤٠٤٨ بمعنوية بلغت ٠,٠٠١ وهذا منطقي كون المنشأة جزء من صناعتها. وعند التمعن في الجدول (٨) نصل إلى النتيجة نفسها من أن ارتباطات متغيرات الصادرات على المدى القصير والمتوسط عالية وبمعنوية عالية (٠,٠٠١). وأن الارتباطات بين صادرات القطاع الصناعي ككل، وصادرات القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنشأة، وصادرات منشأة العينة عالية ومعنوية.

ولكن نتائج الجدول (٩) توضح إنعدام الارتباطات بين متغيرات الواردات على المدى القصير والصادرات على المدى المتوسط. ويشير الجدول (١٠) الذي يوضح الإرتباطات بين الواردات والصادرات على المدى متوسط الأجل إلى النتيجة نفسها. وقد يدل هذا على عدم وجود تخطيط للتجارة الخارجية.

جدول (٧)

معامل الارتباط بين متغيرات الواردات على المدى القصير والمتوسط الأجل

قصير الأجل	متوسط الأجل			
	واردات-١	واردات-٢	واردات-٣	واردات-٤
واردات-١	٠,٦٤٥٧ ***	٠,٤١٨٨ ***	٠,١٥٩٤	٠,٢٤٣٤ **
واردات-٢	٠,٢٥٧٥ **	٠,٥٤٧٢ ***	٠,٢٦٠١ **	٠,١٩٤٧ *
واردات-٣	٠,٠٧٦٧	٠,٢٨٧٨ **	٠,٨٠١٠ ***	٠,٣٠٢٥ **
واردات-٤	٠,١٥٧٤	٠,٤٠٤٨ ***	٠,٤٣٤٠ ***	٠,٦٧٢٢ ***

ملاحظة:

[*] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠٥).

[**] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠١).

[***] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠٠١).

بإمكانية زيادة الصادرات السعودية إجمالا وبالأخص صادرات السلع البتروكيماوية. أما صادرات القطاع الزراعي فلم يتوقع لها المجيبون ازدياداً بشكل كبير على المدى القصير أو على المدى المتوسط.

وتشير معاملات الارتباط الموضحة بالجدول (٧) أن ارتباط المتغير الواحد عبر البعد الزمني عال ومعنوي. فمثلا نجد معامل الارتباط بين زيادة واردات البتروكيماويات (واردات-٣) على المدى القصير وعلى المدى المتوسط يساوي ٠,٨٠١٠ بدرجة معنوية تفوق ٠,٠٠١ . وهذا يدل على أن نظرة المديرين نحو المتغير الواحد على المدى القصير وعلى المدى المتوسط متشابهة بدرجة عالية لكنها ليست متطابقة تماما. وتدل نتائج هذا الجدول أيضا على سبيل المثال أن الارتباط بين واردات القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنشأة (واردات-٤) وواردات القطاع الصناعي بصفة عامة (واردات-٢) عال ويبلغ ٠,٤٠٤٨ بمعنوية بلغت ٠,٠٠١ وهذا منطقي كون المنشأة جزء من صناعتها. وعند التمعن في الجدول (٨) نصل إلى النتيجة نفسها من أن ارتباطات متغيرات الصادرات على المدى القصير والمتوسط عالية وبمعنوية عالية (٠,٠٠١). وأن الارتباطات بين صادرات القطاع الصناعي ككل، وصادرات القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنشأة، وصادرات منشأة العينة عالية ومعنوية.

ولكن نتائج الجدول (٩) توضح إنعدام الارتباطات بين متغيرات الواردات على المدى القصير والصادرات على المدى المتوسط. ويشير الجدول (١٠) الذي يوضح الإرتباطات بين الواردات والصادرات على المدى متوسط الأجل إلى النتيجة نفسها. وقد يدل هذا على عدم وجود تخطيط للتجارة الخارجية.

جدول (٧)

معامل الارتباط بين متغيرات الواردات على المدى القصير والمتوسط الأجل

قصير الأجل	متوسط الأجل			
	واردات-١	واردات-٢	واردات-٣	واردات-٤
واردات-١	٠,٦٤٥٧ ***	٠,٤١٨٨ ***	٠,١٥٩٤	٠,٢٤٣٤ **
واردات-٢	٠,٢٥٧٥ **	٠,٥٤٧٢ ***	٠,٢٦٠١ **	٠,١٩٤٧ *
واردات-٣	٠,٠٧٦٧	٠,٢٨٧٨ **	٠,٨٠١٠ ***	٠,٣٠٢٥ **
واردات-٤	٠,١٥٧٤	٠,٤٠٤٨ ***	٠,٤٣٤٠ ***	٠,٦٧٢٢ ***

ملاحظة:

[*] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠٥).

[**] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠١).

[***] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠٠١).

جدول (٨)

معامل الارتباط بين متغيرات الصادرات على المدى القصير والمتوسط الأجل

قصير الأجل	متوسط الأجل					
	صادرات -١	صادرات -٢	صادرات -٣	صادرات -٤	صادرات -٥	صادرات -٦
صادرات-١	٠,٦٩٢٥ ***	٠,١٧٦٠ *	٠,٠٧٧٧	٠,٢٦٧٠ **	٠,٠٢١٤-	٠,٠١٢١-
صادرات-٢	٠,١٠٤٤	٠,٧٣٢٠ ***	٠,٣٦٥٩ ***	٠,٠٥٥٧-	٠,٤١١٧ ***	٠,٣٢٨١ **
صادرات-٣	٠,٠٠٣٦-	٠,٤٣٤٧ ***	٠,٦٧٩٧ ***	٠,١٢١٣	٠,٦٣٦٠ ***	٠,٥٦٥٩ ***
صادرات-٤	٠,٢٩٩٣ **	٠,٠٠٣٣-	٠,٠٦٦٣	٠,٦٣٣٥ ***	٠,٠٣١٩	٠,٠٥٠١
صادرات-٥	٠,٠٧٧٩	٠,٤٥٣١ ***	٠,٥٢٨٢ ***	٠,٠٢٣٠-	٠,٧٩٢٠ ***	٠,٧٥٣٦ ***
صادرات-٦	٠,٠٧٢٥	٠,٤١٠٤ ***	٠,٥٠٢٦ ***	٠,٠٠٨١-	٠,٧٦٨٤ ***	٠,٧٩٦٤ ***

ملاحظة:

[*] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠٥).

[**] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠١).

[***] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠٠١).

جدول (٩) معامل الارتباط بين متغيرات الواردات والصادرات على المدى القصير

قصير الأجل	قصير الأجل			
	واردات-١	واردات-٢	واردات-٣	واردات-٤
صادرات-١	٠,٠٦٢٤	٠,٠٥٥٦	٠,٠٥٦١-	٠,٠٧٨٢
صادرات-٢	٠,٠٨٣٥-	٠,١٠٢٠-	٠,١٣٠٠	٠,٠٠٤٣-
صادرات-٣	٠,٠٣٧٤-	٠,٠٦٩٩-	٠,٠٣٦٢	٠,٠٩٥٢-
صادرات-٤	٠,٠٠٢٢	٠,٠٤٨٦	٠,١٤٢٠-	٠,٠٤٢٦-
صادرات-٥	٠,٠٦٦٨	٠,٠١٣٦-	٠,١٠٣٤	٠,٠٧٥٠-
صادرات-٦	٠,٠٧٧٢-	٠,٠٣٨٠-	٠,١١٧٩	٠,٠٩٢٦-

جدول (١٠) معامل الارتباط بين متغيرات الواردات والصادرات على المدى المتوسط الأجل

متوسط الأجل	متوسط الأجل					
	صادرات -١	صادرات -٢	صادرات -٣	صادرات -٤	صادرات -٥	صادرات -٦
واردات-١	٠,٠٢٦٨	٠,٠٥٥٠-	٠,١٠٦٥-	٠,٠٣٦٢-	٠,٠٦٦٥-	٠,٠٨٦٢-
واردات-٢	٠,٠٣٧٦-	٠,٠٣٦٩-	٠,١٠٥٣-	٠,٠٥٥٤-	٠,٠٩١٢-	٠,١٧٤٦- *
واردات-٣	٠,٠٨١١-	٠,١٧٠٣ *	٠,٠٣٠٩	٠,٠٧٠٣-	٠,٠٧٦٨	٠,٠٠٠٣
واردات-٤	٠,١١٤٣-	٠,٠٣١٦	٠,١١٥٦-	٠,٠٨٤٨-	٠,١٣٤١-	٠,١٦٣٦-

ملاحظة: [*] تعني ارتباطات معنوية بمستوى (٠,٠٥).

٤-٣ العوامل الديموغرافية وتأثيرها على النظرة نحو الواردات والصادرات

في الجزء السابق، أخذنا العينة ككل بدون الأخذ في الاعتبار خصائص العينة. فمثلا تم التحليل السابق على النظرة العامة نحو منظمة التجارة العالمية بدون دراسة الفرق في هذه النظرة عبر الجنسية (سعودي، غير سعودي) وهكذا دواليك. وفي هذا الجزء نحاول استكشاف العلاقة بين متغيرات الدراسة وعدد من المتغيرات الديموغرافية، ثلاثة منها متعلقة بالمنشأة وخمسة منها متعلقة بالمدير الذي أجاب على الإستبانة. هذه المتغيرات الديموغرافية ورمزها هي: حجم المنشأة (عدد الموظفين)، والطاقة الإنتاجية المستغلة (كنسبة مئوية)، وكثافة التصدير (نسبة الصادرات إلى إجمالي مبيعات المنشأة)، والجنسية (سعودي=١، عربي غير سعودي=٠)، والتعليم (جامعي أو أقل=٠، دراسات عليا=١)، والمنصب (إدارة عليا=١، إدارة تنفيذية=٠)، والخبرة (عدد سنوات الخبرة العملية)، والبعد الدولي (عدد السنوات التي مكثها المدير خارج وطنه). نتائج هذه التحليل مذكورة في الجداول (١١) إلى (١٣).

أستخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتقييم العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الدراسة. كما تم الاعتماد على قيمة الارتباط ومعنويته لتحليل بعض العلاقات المعنوية بدرجة ٠,٠٥ أو أشد فقط.

فيما يتعلق بالنظرة العامة لمفردات العينة نحو منظمة التجارة العالمية فلم يظهر أي اختلاف معنوي في النظرة إليها عبر التقسيمات الديموغرافية باستثناء حجم المنشأة كما يتضح من الجدول (١١). وقد أظهر معامل بيرسون وجود ارتباط طردي موجب (٠,١٧٠٣) ومعنوي (٠,٠٤٩) بين حجم المنشأة ونظرتها إلى الانضمام إلى المنظمة بأنه جزء من تحول عالمي جديد. وماعدا ذلك، تدل النتائج

على تشابه نظرة المديرين نحو هذه المتغيرات الأربعة بالرغم من اختلاف خلفياتهم.

وتفيد النتائج بجدول (١٢) بعدم معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرات الأربعة المتعلقة بالواردات السعودية والعوامل الديموغرافية باستثناء اربعة اختلافات كما هو موضح بالجدول (١٢). حيث إن كثافة التصدير والجنسية ودرجة التعليم والمنصب الإداري والبعد الدولي كلها لم تؤثر على نظرة المديرين. وقد بدت المنشآت الكبيرة أقل خوفا من إزدياد واردات قطاعها الصناعي مع دخول المملكة عضوية المنظمة على المدى القصير فقط (الارتباط -٠,٢٠٩٧ والمعنوية ٠,٠٢٠).

وتشير نتائج الجدول (١٢) أيضا أن المنشآت التي تستغل جزءا عاليا من طاقتها الإنتاجية لاتتوقع ارتفاعا في حجم الواردات من البتروكيماويات سواء على المدى القصير أو المتوسط. ولعل هذه النظرة التفاؤلية للمنشآت كثيفة الإنتاج تعكس ثقة هذه المنشآت في قدرة قطاع البتروكيماويات السعودي على المنافسة بفعالية. وقد ارتبط توقع المدير فيما يتعلق بتغير واردات القطاع الزراعي بخبرته، حيث كانت توقعات المديرين ذوي الخبرة العالية بزيادة حجم واردات هذا القطاع في المدى المتوسط أقل من سواهم من المديرين.

وتكشف النتائج في جدول (١٣) عددا من الاختلافات النابعة من العوامل الديموغرافية. فالمنشآت الكبيرة (مقاسة بعدد الموظفين) لاترى أن صادرات القطاع الصناعي، على المدى القصير، سوف تزداد بقوة (-٠,١٨٦٩ بمعنوية ٠,٠٣٤) ولكنها تعتقد أنه على المدى المتوسط ستزداد صادراتها الخاصة نتيجة لانضمام المملكة إلى عضوية المنظمة.

جدول (١١) النظرة نحو منظمة التجارة العالمية والمتغيرات الديموغرافية

المتغير	طريقة الاختبار	الانضمام إلى المنظمة جزء من تحول عالمي جديد	علينا الانضمام الآن لكي نكون فاعلين في الاقتصاد العالمي	فوائد الانضمام إلى المنظمة تفوق مساوئها	ستزداد المنافسة العالمية في داخل المملكة
عدد الموظفين	معامل بيرسون	٠,١٧٠٣ (٠,٠٤٩)	–	–	–
الطاقة المستغلة	معامل بيرسون	–	–	–	–
كثافة التصدير	معامل بيرسون	–	–	–	–
الجنسية	اختبار ف	–	–	–	–
التعليم	اختبار ف	–	–	–	–
المنصب	اختبار ف	–	–	–	–
الخبرة	معامل بيرسون	–	–	–	–
البعد الدولي	معامل بيرسون	–	–	–	–

ملاحظات: * (–) تعني غير معنوي عند قيمة ٠,٠٥ أو أشد.

* الرقم الأعلى أمام معامل بيرسون هو قيمة الارتباط، والرقم السفلي هو قيمة المعنوية.

جدول (١٢)   تأثير انضمام المملكة إلى المنظمة على الواردات والمتغيرات الديموغرافية

المتغير	طريقة الاختبار	التأثير قصير الأجل				التأثير متوسط الأجل			
		واردات-١	واردات-٢	واردات-٣	واردات-٤	واردات-١	واردات-٢	واردات-٣	واردات-٤
عدد الموظفين	معامل بيرسون	–	–	–	٠,٢٠٩٧- (٠,٠٢٠)	–	–	–	–
الطاقة المستغلة	معامل بيرسون	–	–	٠,٢٧٨٤- (٠,٠٠٣)	–	–	–	٠,٢٩٠٢- (٠,٠٠٢)	–
كثافة التصدير	معامل بيرسون	–	–	–	–	–	–	–	–
الجنسية	اختبار ف	–	–	–	–	–	–	–	–
التعليم	اختبار ف	–	–	–	–	–	–	–	–
المنصب	اختبار ف	–	–	–	–	–	–	–	–
الخبرة	معامل بيرسون	–	–	–	–	٠,٢٤٨٧- (٠,٠٠٧)	–	–	–
البعد الدولي	معامل بيرسون	–	–	–	–		–	–	–

ملاحظة: الرقم الأعلى أمام معامل بيرسون هو قيمة الارتباط، والرقم السفلي هو قيمة المعنوية، (–) تعني غير معنوي عند قيمة ٠,٠٥ أو أشد.

جدول (١٣) تأثير انضمام المملكة إلى المنظمة على الصادرات والمتغيرات الديموغرافية

المتغير	طريقة الاختبار	التأثير قصير الأجل					
		صادرات-١	صادرات-٢	صادرات-٣	صادرات-٤	صادرات-٥	صادرات-٦
عدد الموظفين	معامل بيرسون	–	–	-٠,١٨٦٩ (٠,٠٣٤)	–	–	–
الطاقة المستغلة	معامل بيرسون	–	–	–	–	–	–
كثافة التصدير	معامل بيرسون	–	–	–	–	–	٠,١٩٥٧ (٠,٠٢٨)
الجنسية	اختبار ف	–	–	س ٣,٣١ غ س ٣,٧٦ (٠,٠٢٢)	س ٤,٢١ غ س ٣,٨٥ (٠,٠٣٠)	–	–
التعليم	اختبار ف	–	–	–	–	–	–
المنصب	اختبار ف	–	–	–	–	–	–
الخبرة	معامل بيرسون	-٠,١٩١٧ (٠,٠٣١)	–	–	–	–	–
البعد الدولي	معامل بيرسون	–	–	–	-٠,٢١٢٣ (٠,٠١٩)	–	–

تابع جدول (١٣)   تأثير انضمام المملكة إلى المنظمة على الصادرات والمتغيرات الديموغرافية

المتغير	طريقة الاختبار	التأثير متوسط الأجل					
		صادرات-١	صادرات-٢	صادرات-٣	صادرات-٤	صادرات-٥	صادرات-٦
عدد الموظفين	معامل بيرسون	–	–	–	–	–	٠,٢١٢١ (٠,٠١٩)
الطاقة المستغلة	معامل بيرسون	–	–	–	–	–	–
كثافة التصدير	معامل بيرسون	–	–	–	–	–	–
الجنسية	اختبار ف	–	س ٣,٣٣ غ س ٢,٩١ (٠,٠٣٠)	–	–	–	–
التعليم	اختبار ف	–	–	–	–	–	–
المنصب	اختبار ف	–	–	–	–	–	–
الخبرة	معامل بيرسون	–	–	–	٠,١٩٢٦- (٠,٠٣٠)	–	–
البعد الدولي	معامل بيرسون	–	–	–	–	–	–

ملاحظات: (–) تعني غير معنوي عند قيمة ٠,٠٥ أو أشد. الرقم الأعلى أمام معامل بيرسون هو قيمة الارتباط، والرقم السفلي هو قيمة المعنوية. الرقم الأعلى أمام اختبار ف هو متوسط المديرين السعوديين (س)، والرقم الأوسط هو متوسط المديرين غير السعوديين (غ س)، والرقم السفلي هو قيمة المعنوية للفرق بينهما.

وتفيد النتائج بجدول (١٢) بعدم معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرات الأربعة المتعلقة بالواردات السعودية والعوامل الديموغرافية باستثناء اربعة اختلافات كما هو موضح بالجدول (١٢). حيث إن كثافة التصدير والجنسية ودرجة التعليم والمنصب الإداري والبعد الدولي كلها لم تؤثر على نظرة المديرين. وقد بدت المنشآت الكبيرة أقل خوفا من إزدياد واردات قطاعها الصناعي مع دخول المملكة عضوية المنظمة على المدى القصير فقط (الارتباط -٠,٢٠٩٧ والمعنوية ٠,٠٢٠).

وتشير نتائج الجدول (١٢) أيضا أن المنشآت التي تستغل جزءا عاليا من طاقتها الإنتاجية لاتتوقع ارتفاعا في حجم الواردات من البتروكيماويات سواء على المدى القصير أو المتوسط. ولعل هذه النظرة التفاؤلية للمنشآت كثيفة الإنتاج تعكس ثقة هذه المنشآت في قدرة قطاع البتروكيماويات السعودي على المنافسة بفعالية. وقد ارتبط توقع المدير فيما يتعلق بتغير واردات القطاع الزراعي بخبرته، حيث كانت توقعات المديرين ذوي الخبرة العالية بزيادة حجم واردات هذا القطاع في المدى المتوسط أقل من سواهم من المديرين.

وتكشف النتائج في جدول (١٣) عددا من الاختلافات النابعة من العوامل الديموغرافية. فالمنشآت الكبيرة (مقاسة بعدد الموظفين) لاترى أن صادرات القطاع الصناعي، على المدى القصير، سوف تزداد بقوة (-٠,١٨٦٩ بمعنوية ٠,٠٣٤) ولكنها تعتقد أنه على المدى المتوسط ستزداد صادراتها الخاصة نتيجة لانضمام المملكة إلى عضوية المنظمة.

ويعتقد المديرون ذوو الخبرة الطويلة أن صادرات البترول الخام على المدى القصير لن تزداد (-٠,١٩١٧ بمعنوية ٠,٠٣١) وأن صادرات البتروكيماويات السعودية لن تزداد على المدى المتوسط (-٠,١٩٢٦ بمعنوية ٠,٠٣٠). وإضافة لذلك

فالمديرون الذين أمضوا وقتا طويلا خارج أوطانهم يعتقدون أن صادرات البتروكيماويات السعودية لن تزداد على المدى المتوسط (-٠,٢١٢٣ بمعنوية ٠,٠١٩). وهذا يدل على أن لهذه الفئة من المديرين نظرة غير تفاؤلية لهذين القطاعين ويبدو أن لمعرفتهم الدولية دخل بذلك.

ظهرت ارتباطات الجنسية بالنظرة نحو الصادرات في ثلاثة قطاعات. فالمديرون السعوديون أكثر تفاؤلا بقدرة قطاع البتروكيماويات السعودي على زيادة صادراته على المدى القصير مقارنة بغير السعوديين (متوسط السعوديين ٤,٢١ ومتوسط غير السعوديين ٣,٨٥، ومعنوية التباين ٠,٠٣٠). والمديرون السعوديون متفائلون أكثر في قدرة القطاع الزراعي على المدى المتوسط في زيادة صادراته (متوسط السعوديين ٣,٣٣ ومتوسط غير السعوديين ٢,٩١، ومعنوية التباين ٠,٠٣٠) على الرغم من أن نظرة كليهما نحو القطاع الزراعي ليست متفائلة جدا أساسا، وهذا متوقع لأن قطاع الزراعة في العالم العربي والخليج، بما فيها المملكة مستورد صاف للغذاء [٢٨] . ولكن المديرين السعوديين أقل تفاؤلا من المديرين غير السعوديين نحو القطاع الصناعي ككل (متوسط السعوديين ٣,٣١ ومتوسط غير السعوديين ٣,٧٦، ومعنوية التباين ٠,٠٢٢).

لربما مرد ذلك هو إدراك المديرين السعوديين بأن صناعة البتروكيماويات بالمملكة هي عصب الصناعة التحويلية وتحظى باهتمام رسمي وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الزراعة الذي شهد دعما قويا عبر السنوات الماضية. ولكن نظرة المديرين غير التفاؤلية نسبيا نحو القطاع الصناعي ككل مقارنة بغير السعوديين ربما تعكس اعتقاد السعوديين بأن نمو الصادرات الذي تم خلال السنوات الماضية قد لايتكرر بنفس الوتيرة مالم يتم رسم سياسة تصديرية واضحة على المستوى الوطني وتفعيلها.

:

٥- الخلاصة

أظهرت نتائج التحليل ان رجال الأعمال في العينة يعتقدون أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية جزء من تحول عالمي بارز في السطح وأن الانضمام يفضل أن يتم الآن. كما يعتقد هؤلاء أن فوائد الانضمام تفوق التكاليف، وأن المنافسة داخل المملكة سوف تشتد. ولم تكن هنالك فروقات معنوية في هذه الآراء عبر العوامل الديموغرافية.

إضافة إلى ماتقدم، يرى هؤلاء المديرون أن واردات القطاع الزراعي والصناعي وواردات الصناعة التي ينتمون إليها ستزداد على الأرجح بعد انضمام المملكة إلى المنظمة. وفي المقابل يعتقد المديرون أن واردات البتروكيماويات لن تزداد. وكانت آراؤهم متفائلة أكثر على المدى المتوسط. كما كان المديرون متفائلين بإمكانية زيادة الصادرات السعودية وبالأخص صادرات السلع البتروكيماوية. أما صادرات القطاع الزراعي فلم يتوقع لها المجيبون ازدياداً على المدى القصير أو على المدى المتوسط. ومرة أخرى، كانت آراؤهم متفائلة على المدى المتوسط أكثر من المدى القصير.

أخيرا أظهرت معاملات الارتباط أن آراء المديرين نحو متغير ما على المدى القصير والمدى المتوسط مرتبطة بدرجة عالية ومعنوية. وكانت المتغيرات الديموغرافية ذات أثر غير معنوي في التفريق بين آراء العينة في معظمها بإستثناء القليل منها (مثلا الجنسية) الذي تم ذكره في الجزء المتعلق بالتحليل.

٦- الدراسات المستقبلية

أظهرت مراجعة أدبيات الموضوع أن موضوع آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، التي لازالت إجراءاتها مستمرة، لم يحظ باهتمام أكاديمي كاف. وبينت الدراسة الحالية كذلك عدم وضوح تأثير انضمام المملكة على قطاعات عديدة على الرغم من شمول العينة على مديرين من مستويات عليا وذوي خبرة إدارية طويلة.

ومن هنا تكمن أهمية إطلاع وتثقيف جميع شرائح المجتمع على ماهية منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها وكذلك إجراء الدراسات وعقد الندوات المتخصصة بغية التوصل إلى نتائج محددة واستقراء لانعكاساتها. كل هذا يجب أن يتم بروح أكثر انفتاحية لكي تتهيأ فئات المجتمع وقطاع الأعمال بوضع الخطط للتأقلم مع الوضع الجديد والاستفادة القصوى من العضوية بالمنظمة.

ولكي تقوم منشآتنا الصناعية والزراعية وغيرها بالاستعداد لدخول المملكة عضوية المنظمة والتأقلم من الآن على الوضع الجديد يحتاج الأمر إلى دراسات على مستويات عدة مثل:

١. دراسة الانعكاسات على الاقتصاد السعودي من منظور الواردت والصادرات والصناعة المحلية على المستوى القطاعي وعلى المستوى الكلي.

٢. دراسة تأثير الانضمام على رفاهية المستهلك بالمملكة وعلى أسعار مشترياته.

٣. دراسة تأثير التزام المملكة بإتفاقيات المنظمة متعددة الأطراف مع وضع سيناريوهات لتاريخ بدء التزامات بعض الاتفاقيات حيث أنه قد تمنح المملكة فترة إنتقالية في تطبيقها كونها دولة نامية.

٤. دراسة فائدة ومساوىء انضمام المملكة للاتفاقيات الجماعية.

٧- التوصيات

توصي هذه الدراسة بتبني عدد من الاقتراحات لكي تكون المملكة جاهزة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتستفيد من العضوية بهذا النادي العالمي:

١. توعية شرائح المجتمع عن منظمة التجارة العالمية والانعكاسات التي ستترتب على انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية التي ستغطي مجالات لايمكن حصرها.

٢. إقتراح السبل لكي تصبح المنشآت السعودية قادرة على الاستفادة الفورية من بدء سريان عضوية المملكة بالمنظمة. بعض منها المتعلقة بما يجب على القطاع الأهلي أن يهتم به ذكرها السعدون [٤٥] :

- زيادة الكفاءة الاقتصادية للشركات والمؤسسات الخاصة، وتحديد واستغلال الفرص التجارية التي تتيحها قواعد الاتفاقيات المختلفة في المنظمة والتزامات الدول المختلفة الأعضاء بها.

- استحداث ودعم شبكات المعلومات التجارية، فمن الضروري أن تهتم الغرف التجارية والصناعية في استحداث قواعد للمعلومات ترتبط بقاعدة المعلومات لدى منظمة التجارة العالمية لمتابعة مداولات الهيئات واللجان العاملة بتلك المنظمة بالإضافة إلى متابعة قضايا المنازعات المشارة لديها ومشروعات الاتفاقيات الجديدة التي يتم

٢. دراسة تأثير الانضمام على رفاهية المستهلك بالمملكة وعلى أسعار مشترياته.

٣. دراسة تأثير التزام المملكة بإتفاقيات المنظمة متعددة الأطراف مع وضع سيناريوهات لتاريخ بدء التزامات بعض الاتفاقيات حيث أنه قد تمنح المملكة فترة إنتقالية في تطبيقها كونها دولة نامية.

٤. دراسة فائدة ومساوىء انضمام المملكة للاتفاقيات الجماعية.

٧- التوصيات

توصي هذه الدراسة بتبني عدد من الاقتراحات لكي تكون المملكة جاهزة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتستفيد من العضوية بهذا النادي العالمي:

١. توعية شرائح المجتمع عن منظمة التجارة العالمية والانعكاسات التي ستترتب على انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية التي ستغطي مجالات لايمكن حصرها.

٢. إقتراح السبل لكي تصبح المنشآت السعودية قادرة على الاستفادة الفورية من بدء سريان عضوية المملكة بالمنظمة. بعض منها المتعلقة بما يجب على القطاع الأهلي أن يهتم به ذكرها السعدون [٤٥] :

- زيادة الكفاءة الاقتصادية للشركات والمؤسسات الخاصة، وتحديد واستغلال الفرص التجارية التي تتيحها قواعد الاتفاقيات المختلفة في المنظمة والتزامات الدول المختلفة الأعضاء بها.

- استحداث ودعم شبكات المعلومات التجارية، فمن الضروري أن تهتم الغرف التجارية والصناعية في استحداث قواعد للمعلومات ترتبط بقاعدة المعلومات لدى منظمة التجارة العالمية لمتابعة مداولات الهيئات واللجان العاملة بتلك المنظمة بالإضافة إلى متابعة قضايا المنازعات المثارة لديها ومشروعات الاتفاقيات الجديدة التي يتم

التفاوض حولها. ومن الضروري تحليل ودراسة هذه المعلومات لمعرفة آثارها على القطاعات الإنتاجية المختلفة في المملكة ومحاولة تحديد وتقييم الفرص الاستثمارية المترتبة.

- زيادة الاهتمام ببرامج التسويق الدولي وصياغة سياسة وطنية لترويج الصادرات السعودية وتنفيذها.

- التقيد بالمواصفات المحلية والدولية والاهتمام بإدارة نوعيات الصادرات لتسهيل نفاذ المنتجات إلى الأسواق الخارجية.

- العمل على الاستفادة من برامج التمويل وضمان إئتمان الصادرات العربية والإسلامية.

- تطوير وإستحداث مؤسسات تمويل محلية للتجارة الدولية.

- التدريب على أساليب الشراء والمبيعات الدولية والتفاوض الدولي.

٣. وضع سياسة تصديرية سعودية شاملة مع آليات لتنفيذها لأن أسواق أعضاء المنظمة سوف تعامل المنتجات السعودية معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

٤. البدء في تجهيز الكوادر الوطنية القادرة على التعامل مع متطلبات عضوية المنظمة، حيث ان الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ستحتاج إلى إدارات متخصصة لمتابعة مصالح المملكة في الأسواق الخارجية وللدفاع عن حقوق المملكة بموجب الاتفاقيات التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

الهوامش

[١] WTO **Focus Newsletter**. No. 19, May 1997, p. 4, Geneva.

[٢] عاطف سلطان. أسامة فقيه يقود مباحثات جنيف ورئيس المنظمة يرحب بقبول المملكة. جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٣٦٦، ٣ مايو ١٩٩٦م، ص ١١.

[٣] WTO **Annual Report**, Volume II., 1996, page 5, Geneva.

[٤] سعيد النجار، محرر. إتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي: الكويت، ١٩٩٥.

[٥] صندوق النقد العربي. نتائج جولة أوروجواي وآثارها على اقتصادات الدول العربية. الكويت، فبراير ١٩٩٥.

[٦] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الزراعة في الوطن العربي. القاهرة، ١٩٩٥.

[٧] المنظمة العربية للتنمية الزراعية. دراسة حول الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الزراعة العربية. الخرطوم، ١٩٩٥.

[٨] فخري الدين الفقي. منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٥، عدد ١، ١٩٩٧، ص ٦٤-٩١.

التفاوض حولها. ومن الضروري تحليل ودراسة هذه المعلومات لمعرفة آثارها على القطاعات الإنتاجية المختلفة في المملكة ومحاولة تحديد وتقييم الفرص الاستثمارية المترتبة.

- زيادة الاهتمام ببرامج التسويق الدولي وصياغة سياسة وطنية لترويج الصادرات السعودية وتنفيذها.
- التقيد بالمواصفات المحلية والدولية والاهتمام بإدارة نوعيات الصادرات لتسهيل نفاذ المنتجات إلى الأسواق الخارجية.
- العمل على الاستفادة من برامج التمويل وضمان إئتمان الصادرات العربية والإسلامية.
- تطوير وإستحداث مؤسسات تمويل محلية للتجارة الدولية.
- التدريب على أساليب الشراء والمبيعات الدولية والتفاوض الدولي.

٣. وضع سياسة تصديرية سعودية شاملة مع آليات لتنفيذها لأن أسواق أعضاء المنظمة سوف تعامل المنتجات السعودية معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

٤. البدء في تجهيز الكوادر الوطنية القادرة على التعامل مع متطلبات عضوية المنظمة، حيث ان الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ستحتاج إلى إدارات متخصصة لمتابعة مصالح المملكة في الأسواق الخارجية وللدفاع عن حقوق المملكة بموجب الاتفاقيات التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

الهـوامـش

[١] WTO **Focus Newsletter**. No. 19, May 1997, p. 4, Geneva.

[٢] عاطف سلطان. أسامة فقيه يقود مباحثات جنيف ورئيس المنظمة يرحب بقبول المملكة. جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٣٦٦، ٣ مايو ١٩٩٦م، ص ١١.

[٣] WTO **Annual Report**, Volume II., 1996, page 5, Geneva.

[٤] سعيد النجار، محرر. إتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي: الكويت، ١٩٩٥.

[٥] صندوق النقد العربي. نتائج جولة أوروجواي وآثارها على اقتصادات الدول العربية. الكويت، فبراير ١٩٩٥.

[٦] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الزراعة في الوطن العربي. القاهرة، ١٩٩٥.

[٧] المنظمة العربية للتنمية الزراعية. دراسة حول الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الزراعة العربية. الخرطوم، ١٩٩٥.

[٨] فخري الدين الفقي. منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٥، عدد ١، ١٩٩٧، ص ٦٤-٩١.

[٩] إبراهيم العيسوي. الغات وإخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ١٩٩٥.

[١٠] جمعة محمد عامر. ولادة منظمة التجارة العالمية وأهم إنعكاسات ذلك على الاقتصاديات العربية: دراسة وثائقية تحليلية. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الرياض، ١٩٩٥.

[١١] أسامة المجدوب. الجات ومصر والبلدان العربية: من هافانا إلى مراكش (١٩٤٧-١٩٩٤). الدار المصرية اللبنانية: القاهرة، ١٩٩٦.

[١٢] حسين عبدالله. النفط العربي في ظل اتفاقية الجات الأخيرة. كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، عدد ٥١، ١٩٩٧.

[١٣] دراسة آثار وإنعكاسات اتفاقية الجات على قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية. الغرفة التجارية الصناعية بجدة والمكتب الإقتصادي للدكتور فاروق أخضر: جدة، ١٩٩٥.

[١٤] سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات "الجات" وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الدمام، ١٤١٧هـ (١٩٩٧م).

[١٥] سعيد الدرعاني. على مشارف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. جريدة الإقتصادية، العدد ١٢١٦، ٨/١٢/١٩٩٦م (٢٧/٧/١٤١٧هـ)، ص ٥.

[١٦] يوسف شاكر. أبو داود: السعودية تنضم لمنظمة التجارة العالمية العام المقبل. جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٧٥٤، ٢٦/٥/١٩٩٧م، ص ١٦.

[١٧] John Croome. **Reshaping the World Trading System: A History of the Uruguay Round,** 1995, WTO, Geneva.

[١٨] Aristotelous, Kyriacos. The Effects of the Uruguay Agreement on the Merchandise Exports of Greece. **Journal of Business and Society**, Vol. 8, No. 2, 1995, pp. 124-133.

[١٩] **WTO: The Results of the Uruguay Round of Multilateral Negotiations: The Legal Texts**. WTO, Geneva, 1995, p. 7.

[٢٠] عبدالرحمن يوسف العالي. منظمة التجارة العالمية : الواقع – مهامها، اتفاقياتها، هيكلها، أسلوب أداء عملها. جريدة الرياض، الحلقة الأولى العدد ١٠٧٥٦، ٥/٨/١٤١٨هـ الموافق ٥/١٢/١٩٩٧م، صفحة ٢٨ ؛ والحلقة الثانية العدد ١٠٧٥٧، ٦/٨/١٤١٨هـ الموافق ٦/١٢/١٩٩٧م، صفحة ٢٩.

[٢١] سعيد الدرعاني، مرجع سابق، ص ٥.

[٢٢] عاطف سلطان، مرجع سابق، ص ١١.

[٢٣] صلاح الحسن. وزير التجارة يترأس وفد المملكة لمنظمة التجارة العالمية. جريدة الجزيرة، العدد ٨٨٠٣، ٢٣/٦/١٤١٧هـ (٤/١١/١٩٩٦م)، ص ٢٥.

[٢٤] فقيه: جولة العمل الثالثة كانت ناجحة. جريدة الرياض، العدد ١٠٥٦٩، ٢٦/١/١٤١٨هـ (١/٦/١٩٩٧م)، ص ٢١.

[٢٥] الجولة الرابعة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية تبدأ غدا. جريدة الرياض، العدد ١٠٧٥٢، ٢٦١/٨/١٤١٨هـ (١/١٢/١٩٩٧م)، ص ٢٩.

[٢٦] فقيه: جولة العمل الثالثة كانت ناجحة. جريدة الرياض، العدد ١٠٥٦٩، ٢٦/١/١٤١٨هـ (١/٦/١٩٩٧م)، ص ٢١.

[٢٧] WTO **Focus Newsletter**. No. 26, January 1998, p. 8, Geneva.

[٢٨] قائمة المنشآت المصدرة بالمنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية، مركز تنمية الصادرات السعودية.

[٢٩] يماني يشرح تحديات وفرص الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. جريدة الرياض، العدد ١٠٦٣٥، ٣/٤/١٤١٨هـ (٦/٨/١٩٩٧م)، ص ١٩.

[٣٠] سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات "الجات" وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، الجزء (٣)، القطاع الزراعي، ص ٣١.

[٣١] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، جدول ٣-٤، ص ١٥٣.

[٣٢] سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات "الجات" وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، الجزء (٣)، القطاع الزراعي، ص ٢٨.

[٣٣] صادرات الصناعات التحويلية الخليجية في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية. غرفة تجارة وصناعة البحرين، بحث مقدم في مؤتمر الصناعيين الخامس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥، جدول ٢ ص ١٣١.

[٣٤] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[٣٥] أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

[٣٦] سعيد النجار، مرجع سابق، ص ٢٨.

[٣٧] سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات "الجات" وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، الجزء (٣)، القطاع الزراعي، ص ٤.

[٣٨] سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات "الجات" وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، الجزء (٣)، القطاع الزراعي، جدول ١، ص ٣١.

[٣٩] سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات "الجات" وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، الجزء (٣)، القطاع الزراعي، جدول ٢٨.

[٤٠] صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص ٤.

[٤١] تم حسابه من قبل مركز تنمية الصادرات، مجلس الغرف السعودية.

[٤٢] جريدة الرياض، العدد ١٠٦٣٥، ١٤١٨/٤/٣هـ (١٩٩٧/٨/٦م)، مرجع سابق، ص ١٩.

[٤٣] إبن سلمة: دبليو تي أو تمنع المنتجات البتروكيماوية السعودية فرصة لتعزيز قدرتها التصديرية. جريدة الرياض، العدد ١٠٦٧٢، ١٤١٨/٥/١١هـ (١٩٩٧/٩/١٢م)، ص ٢٣.

[٤٤] يوسف إبراهيم فخرو، الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وانعكاساتها على الصادرات البتروكيماوية البحرينية، ورقة عمل قدمت الى ندوة حول "انعكاسات مفاوضات الأوروغواي على الدول العربية"، البحرين، ١٦-١٨ مارس ١٩٩٦م، ص ٨، مذكورة في سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات "الجات" وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الدمام، ١٤١٧هـ (١٩٩٧م)، الجزء ٢، ص ٧.

[٤٥] يوسف طراد السعدون. منظمة التجارة العالمية : المستقبل. جريدة الرياض، العدد ١٠٧٥٨، ١٤١٨/٨/٧هـ الموافق ١٩٩٧/١٢/٧م، صفحة ٣٣.

المراجع

أولا : المراجع العربية

[١] أسامة المجدوب. الجات ومصر والبلدان العربية: من هافانا إلى مراكش (١٩٤٧-١٩٩٤). الدار المصرية اللبنانية: القاهرة، ١٩٩٦.

[٢] إبراهيم العيسوي. الغات وإخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ١٩٩٥.

[٣] إبن سلمة: دبليو تي أو تمنح المنتجات البتروكيماوية السعودية فرصة لتعزيز قدرتها التصديرية. جريدة الرياض، العدد ١٠٦٧٢، ١١/٥/١٤١٨هـ (١٢/٩/١٩٩٧م)، ص ٢٣.

[٤] جريدة الرياض، العدد ١٠٦٣٥، ٣/٤/١٤١٨هـ (٦/٨/١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص ١٩.

[٥] جمعة محمد عامر. ولادة منظمة التجارة العالمية وأهم إنعكاسات ذلك على الإقتصاديات العربية: دراسة وثائقية تحليلية. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الرياض، ١٩٩٥.

[٦] الجولة الرابعة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية تبدأ غدا. جريدة الرياض، العدد ١٠٧٥٢، ٢٦١/٨/١٤١٨هـ (١/١٢/١٩٩٧م)، ص ٢٩.

[٧] حسين عبدالله. النفط العربي في ظل اتفاقية الجات الأخيرة. كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، عدد ٥١، ١٩٩٧.

[٨] دراسة آثار وانعكاسات اتفاقية الجات على قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية. الغرفة التجارية الصناعية بجدة والمكتب الإقتصادي للدكتور فاروق أخضر: جدة، ١٩٩٥.

[٩] سعيد الدرعاني. على مشارف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. جريدة الاقتصادية، العدد ١٢١٦، ١٩٩٦/١٢/٨م (١٤١٧/٧/٢٧هـ)، ص ٥.

[١٠] سعيد النجار، محرر. اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية. الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، صندوق النقد العربي: الكويت، ١٩٩٥.

[١١] سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات "الجات" وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الدمام، ١٤١٧هـ (١٩٩٧م).

[١٢] صادرات الصناعات التحويلية الخليجية في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية. غرفة تجارة وصناعة البحرين، بحث مقدم في مؤتمر الصناعيين الخامس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥، جدول ٢ ص ١٣١.

[١٣] صلاح الحسن. وزير التجارة يترأس وفد المملكة لمنظمة التجارة العالمية. جريدة الجزيرة، العدد ٨٨٠٣، ١٤١٧/٦/٢٣هـ (١١/٤/ ١٩٩٦م)، ص ٢٥.

[١٤] صندوق النقد العربي. نتائج جولة أوروجواي وآثارها على إقتصادات الدول العربية. الكويت، فبراير ١٩٩٥.

[١٥] عاطف سلطان. أسامة فقيه يقود مباحثات جنيف ورئيس المنظمة يرحب بقبول المملكة. جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٣٦٦، ٣ مايو ١٩٩٦م، ص ١١.

[١٦] عبدالرحمن يوسف العالي. منظمة التجارة العالمية : الواقع - مهامها، اتفاقياتها، هيكلها، أسلوب أداء عملها. جريدة الرياض، الحلقة الأولى العدد ١٠٧٥٦، ١٤١٨/٨/٥هـ الموافق ١٩٩٧/١٢/٥م، صفحة ٢٨ ؛ والحلقة الثانية العدد ١٠٧٥٧، ١٤١٨/٨/٦هـ الموافق ١٩٩٧/١٢/٦م، صفحة ٢٩.

[١٧] فخري الدين الفقي. منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي. مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد ٢٥، عدد ١، ١٩٩٧، ص ٦٤-٩١.

[١٨] فقيه: جولة العمل الثالثة كانت ناجحة. جريدة الرياض، العدد ١٠٥٦٩، ١٤١٨/١/٢٦هـ (١٩٩٧/٦/١م)، ص ٢١.

[١٩] قائمة المنشآت المصدرة بالمنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية، مركز تنمية الصادرات السعودية.

[٢٠] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. الآثار المتوقعة لإتفاقية الجات على الزراعة في الوطن العربي. القاهرة، ١٩٩٥.

[٢١] المنظمة العربية للتنمية الزراعية. دراسة حول الآثار المتوقعة لإتفاقية الجات على الزراعة العربية. الخرطوم، ١٩٩٥.

[٢٢] يماني يشرح تحديات وفرص الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. جريدة الرياض، العدد ١٠٦٣٥، ١٤١٨/٤/٣هـ (١٩٩٧/٨/٦م)، ص ١٩.

[٢٣] يوسف إبراهيم فخرو. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وانعكاساتها على الصادرات البتروكيماوية البحرينية، ورقة عمل قدمت الى ندوة حول "انعكاسات مفاوضات الأوروغواي على الدول العربية"، البحرين، ١٦-١٨ مارس ١٩٩٦م، ص ٨، مذكورة في سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات "الجات" وانعكاساتها على اقتصادات دول

مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الدمام، ١٤١٧هـ (١٩٩٧م)، الجزء ٢، ص ٧.

[٢٤] يوسف شاكر. أبو داود: السعودية تنضم لمنظمة التجارة العالمية العام المقبل. جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٧٥٤، ١٩٩٧/٥/٢٦م، ص ١٦.

[٢٥] يوسف طراد السعدون. منظمة التجارة العالمية: المستقبل. جريدة الرياض، العدد ١٠٧٥٨، ١٤١٨/٨/٧هـ الموافق ١٩٩٧/١٢/٧م، صفحة ٣٣.

ثانيا : المراجع الإنجليزية

[26] Aristotelous, Kyriacos. The Effects of the Uruguay Agreement on the Merchandise Exports of Greece. **Journal of Business and Society**, Vol. 8, No. 2, 1995, pp. 124-133.

[27] John Croome. **Reshaping the World Trading System: A History of the Uruguay Round**, 1995, WTO, Geneva.

[28] WTO: **Annual Report**, Volume II., 1996, page 5, Geneva.

[29] WTO: **Focus Newsletter**. No. 19, May 1997, p. 4, Geneva.

[30] WTO **Focus Newsletter**. No. 26, January 1998, p. 8, Geneva.

[31] **WTO: The Results of the Uruguay Round of Multilateral Negotiations: The Legal Texts**. WTO, Geneva, 1995, p. 7.

الملحق الأول

منظمة التجارة العالمية : هيكلها، أسلوب أداء عملها، واتفاقياتها

بتصرف من:

" منظمة التجارة العالمية WTO : الواقع
مهامها، اتفاقياتها، هيكلها، أسلوب أداء عملها "

بقلم:

الدكتور عبدالرحمن يوسف العالي

أستاذ إدارة الأعمال الدولية والتسويق المشارك
وكيل معهد البحوث والدراسات الاستشارية بجامعة الملك سعود
ورئيس قسم إدارة الأعمال بكلية العلوم الإدارية سابقا

نشر بالصفحة الاقتصادية بجريدة الرياض على حلقتين:

الحلقة الأولى – الجمعة ١٤١٨/٨/٥هـ الموافق ١٩٩٧/١٢/٥م، عدد ١٠٧٥٦، صفحة ٢٨.
الحلقة الثانية – السبت ١٤١٨/٨/٦هـ الموافق ١٩٩٧/١٢/٦م، عدد ١٠٧٥٧، صفحة ٢٩.

هيكل منظمة التجارة العالمية

فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للمنظمة فهو مكون من ثلاث مستويات: المؤتمر الوزاري، والمجلس العام، واللجان والمجالس المختصة. وفيمايلي ذكر مبسط لكل مستوى.

أ. المؤتمر الوزاري (Ministerial Conference) هو السلطة العليا في المنظمة وينعقد مرة كل عامين ويتكون من ممثلين من جميع أعضاء المنظمة، وقد انعقد المؤتمر الأول للمنظمة في سنغافورة في الفترة من ٩-١٣ ديسمبر ١٩٩٦م.

ب. أما المجلس العام (General Council) فهو الذي يشرف على تنفيذ العمل بالاتفاقية والقرارات الوزارية ويتكون من ممثلين من جميع الأعضاء و يجتمع مابين المؤتمرات الوزارية. ويعمل المجلس أيضا كجهاز لتسوية المنازعات وكآلية لمراجعة السياسات التجارية ويمكن أن يكون لهذين الجهازين رئيسين خاصان بهما (Chairmen). كما أسس المجلس مجالس فرعية مثل: مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس التجارة المتعلقة بجوانب الملكية الفكرية.

ج. وعين المؤتمر الوزاري لجاناً في كل من المجالات التالية: التجارة والتنمية، قيود موازين المدفوعات، الأمور المتعلقة بالميزانيات والقضايا المالية والإدارية، وتعمل هذه اللجان لإدارة الاتفاقيات متعددة الأطراف وتنحصر مهامها في تقديم تقارير بالإجراءات التي تقوم بها إلى المجلس العام بدلا من أن تكون تحت إشراف عام منه.

للمنظمة أيضا مدير عام (Director General) يعين من قبل المؤتمر الوزاري وتتبعه سكرتارية المنظمة.

التمثيل في منظمة التجارة العالمية

للمنظمة نوعين من العضوية: العضوية الكاملة والعضوية كمراقب. وأعضاء المنظمة هم الدول، أما دول الإتحاد الأوروبي فلها صفة العضوية لكل دولة على حدة (١٥ دولة) بالإضافة لعضوية الإتحاد نفسه كعضو كامل. وتشارك هيئة الإتحاد الأوروبي نيابة عن كل دولها في أعمال المنظمة. ونجد في بعض الأحيان مجموعة من الدول، قد تكون ضمن منطقة تجارة حرة، تنسق جهودها وقد تتحدث بصوت واحد في المنظمة. والجدير بالذكر أن كل دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في المنظمة، ماعدا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان اللذان هما في طور الانضمام.

اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية

طريقة اتخاذ القرارات في المنظمة متماشية مع العرف المتبع في الجات سابقا وهو الإجماع. وعندما لايكون الإجماع ممكنا، تسمح إتفاقية المنظمة بالتصويت. وقد تصورت إتفاقية المنظمة أربع حالات من التصويت هي :

- لقبول تفسير لإي اتفاقية متعددة الأطراف، يحتاج الأمر لتصويت أغلبية ثلاثة أرباع أعضاء المنظمة لصالح ذلك التفسير.
- لإعفاء عضو من التزام إجباري في إحدى الاتفاقيات متعددة الأطراف، يمكن للمؤتمر الوزاري القيام ذلك بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المنظمة.
- قرار تعديل بنود إحدى الاتفاقيات متعددة الأطراف يتم بموافقة جميع الأعضاء أو ثلاثة أرباعهم حسب طبيعة البند المطلوب تعديله وهذا التعديل يسري فقط على الدول التي صوتت له.

- لانضمام عضو جديد إلى المنظمة، يحتاج الأمر لموافقة أغلبية ثلاثة أرباع أعضاء المنظمة في الإجتماع الوزاري.

اتفاقيات جولة الأوروغواي

يمكن القول أن الإتفاقيات التي نتجت عن جولة الأوروغواي (٢٨ وثيقة ملزمة مابين اتفاقيات وبروتوكولات ومذكرات تفسيرية ومذكرات تفاهم) بالاضافة إلى اتفاقية إنشاء المنظمة نفسها، تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ. **اتفاقيات متعددة الأطراف** (Multilateral Trade Agreements) هي الإتفاقيات الملزمة لجميع أعضاء المنظمة.

ب. **اتفاقيات جماعية** (Plurilateral Trade Agreements) وهي ملزمة على الدول الموقعة عليها فقط، وبعض هذه الاتفاقيات موقعة من قبل حفنة من الدول في الوقت الراهن، وبعضها تم التوصل إليها بعد جولة الأوروغواي.

ج. **الاتفاقيات الأخرى** التي تتعرض لتفاصيل جزئية معينة مثل مكافحة الإغراق وسياسات الدعم ....، إلخ.

وقد أبرزنا في الجدول رقم (١) مجالات هذه الاتفاقيات بدون التطرق للمذكرات التفسيرية). وسنتطرق أدناه لشرح كل إتفاقية مذكورة في الجدول بهدف رسم الملامح العامة للاتفاقية بدون الدخول في تفاصيلها القانونية.

جدول (١) مجالات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

اتفاقيات متعددة الأطراف Multilateral Trade Agreements	اتفاقيات تجارية أخرى Other Agreements	اتفاقيات جماعية Plurilateral Trade Agreements
• الجات ١٩٩٤ (السلع)	• الإغراق	• تجارة الطائرات المدنية
• الزراعة	• الإعانات والإجراءات المضادة	• المشتريات الحكومية
• المنسوجات والملابس	• إجراءات الوقاية	• مشتقات الألبان (*)
• الخدمات	• التدابير الصحية	• لحوم البقر (*)
• حقوق الملكية الفكرية	• العوائق الفنية على التجارة	• تقنية المعلومات
• تسوية المنازعات	• تراخيص الاستيراد	• خدمات الاتصالات الأساسية
• مراجعة السياسات التجارية	• التثمين الجمركي	
	• الفحص قبل الشحن	
	• قواعد المنشأ	
	• الإستثمار	

* ألغيتا في نهاية عام ١٩٩٧م (WTO Focus Newsletter. No. 26, January 1997, p. 2.)

في هذا الجزء سنتطرق للحديث عن الاتفاقيات الرئيسة وهي الجات ١٩٩٤، والزراعة، والمنسوجات والملابس، والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وآلية تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسات التجارية.

١/ الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات ١٩٩٤- GATT 1994)

تحتوي اتفاقية الجات ١٩٩٤ على جميع لوائح الجات ١٩٤٧ وجميع التنقيحات والتعديلات التي طرأت عليها قبل جولة الأوروغواي، بالإضافة إلى نصوص "التفاهم" حول عدد من لوائح الجات التي تم الإتفاق عليها في ختام الجولة، وبروتوكول "مراكش" الذي يتضمن قوائم التخفيضات الجمركية وتثبيتات التعرفة الجمركية والإلتزامات الخاصة بفتح الأسواق للخدمات.

وتعهدت الدول الموقعة على الجات ١٩٩٤ بفتح أسواقها وإزالة الحواجز التي تعيق انسياب التجارة بين الدول أو التقليل منها، وفتح الأسواق بشكل أكبر أمام الجميع بدون تمييز، وذلك لتحقيق معدلات أعلى للمبادلات التجارية في إطار أكثر تنافسا.

وأتفق الأطراف على تخفيض التعريفات الجمركية، وإزالة أو تقييد استخدام الإجراءات غير الجمركية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الخاصة بالمنسوجات والملابس والسلع الزراعية. ونتج عن ذلك التوصل إلى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة في الدول المتقدمة من ٦,٣٪ إلى ٣,٨٪ (أي تخفيض بنسبة

٤٠٪ في المتوسط) بعد تطبيق نتائج الجولة (بحوالي ٥ سنوات). وتعهدت هذه الدول أيضا على تثبيت سقوف الرسوم الجمركية ويعني الالتزام بعدم زيادة الرسوم الجمركية على أية سلعة عن المستوى المتفق عليه مع إمكانية رفعها من خلال التفاوض، والإلتزام بتعويض الشركاء التجاريين في حال وقوع ضرر من هذه الزيادة. وهناك تعهدات أخرى ألتزم بها أعضاء المنظمة تشمل أمورا تفصيلية متعلقة بالإجراءات غير الجمركية مذكورة في الجزء الخاص بالاتفاقيات الأخرى.

٢/ الإتفاقية حول الزراعة - Agreement on Agriculture

من الأمور التي ميزت جولة الأوروغواي عن سابقاتها هو نجاحها في إخضاع التجارة في المنتجات الزراعية لقواعد وضوابط الجات وهي تشمل تفصيلات دقيقة، نذكر هنا أهم ملامحها. وتهدف الاتفاقية حول الزراعة إلى تحرير التجارة في المنتجات الزراعية عن طريق: النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي ومنافسة الصادرات.

وفتح الأسواق يعني تحويل القيود الكمية والحواجز غير الجمركية (مثل حصص الإستيراد، وضع حد أدنى لسعر الواردات، تراخيص الاستيراد التمييزية، العوائق الحكومية) إلى رسوم جمركية (Tariffication). وبعد تحويل هذه الحواجز إلى رسوم جمركية سيكون متوسط التخفيض المطلوب في الرسوم الجمركية ٣٦٪ للدول المتقدمة خلال ٦ سنوات و ٢٤٪ للدول النامية خلال ١٠ سنوات. وسمحت الاتفاقية للدول أن تحتفظ ببعض القيود على الواردات (حتى نهاية فترة التنفيذ) ولكن بشروط، أهمها:

- إذا كانت واردات منتج معين تمثل نسبة تقل عن ٣٪ من حجم الإستهلاك المحلي خلال فترة الأساس (وهي ١٩٨٦-١٩٨٨م).

- إذا لم تحصل هذه المنتجات على دعم للصادرات منذ عام ١٩٨٦م.
- إذا كانت الإجراءات التقييدية مطبقة فقط على المنتجات الزراعية الأولية وليس على أي منتج محضر أو مصنع.
- إذا توفر حد أدنى لدخول الأسواق محدد بطريقة معينة.

أما بالنسبة للدعم المحلي لقطاع الزراعة فتتطلب الاتفاقية إجراء تخفيضات في إجمالي الإجراءات الكلية للدعم (Total Aggregate Measurement of Support Total AMS) . هذا المفهوم يعني مقدار الدعم المحلي أو الإعانات المعطاة لكل منتج على حدة. التخفيض المطلوب من قبل الدول المتقدمة هو ٢٠٪ خلال ٦ سنوات ومن الدول النامية هو ١٣٪ خلال ١٠ سنوات، أما الدول الأقل نموا فلا يطلب منها إجراء أي تخفيض في مقدار هذه الدعم.

تستثني الاتفاقية من حساب إجمالي الإجراءات الكلية لدعم أي محصول محدد أو لمجمل المحاصيل نسبة ٥٪ الأولى من الدعم الحكومي للدول المتقدمة ونسبة ١٠٪ للدول النامية. وكذلك يستثني من حساب هذا الدعم فئات معينة من المساعدات الحكومية وهي إعانات محلية ليس لها تأثير تشويهي على التجارة وتسمى سياسات الصندوق الأخضر وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر: الخدمات الحكومية العامة مثل مصاريف الأبحاث والدورات ومكافحة الحشرات وخدمات البنية التحتية، والتخزين الحكومي من أجل الأمن الغذائي، والمساعدات الغذائية الداخلية، والدفعات المباشرة للمنتجين التي لاتشجع على الإنتاج.

أما بالنسبة للهدف الثالث من اتفاقية الزراعة وهو منافسة الصادرات، فقد كان الالتزام يتطلب تخفيض دعم الصادرات المباشر بنسبة ٣٦٪ من سنة الأساس (١٩٨٦-١٩٩٠م) وذلك خلال فترة التطبيق البالغة ٦ سنوات وكذلك تخفيض كمية

الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ خلال الفترة نفسها وذلك للدول المتقدمة. أما الدول النامية فنسبة التخفيض في الدعم المطلوبة هي ثلثا ماهو مطلوب من الدول المتقدمة خلال فترة ١٠ سنوات. أما الدول الأقل نموا فتعفى من إجراء أي تخفيض. وتمنع الاتفاقية من استخدام دعم الصادرات على السلع التي لايطلب إجراء تخفيضات عليها.

كذلك حددت الاتفاقية أن لاتزيد نفقات الميزانية على الدعم التصديري بنهاية فترة التطبيق عن نسبة ٧٦٪ من سنة الأساس (وهي ١٩٨٦-١٩٩٠) وألا يتعدى حجم السلع المستفيدة من عمليات الدعم على نسبة ٨٦٪ من سنة الأساس، وهذا بالنسبة للدول النامية. أما الدول المتقدمة فنسبها هي ٦٤٪ و ٧٩٪، على التوالي.

ويتطلب من الدول الراغبة في الانضمام إلى عضوية المنظمة (ومنها المملكة العربية السعودية) أن تتقدم بجداول التزامات للسقوف العليا لرسومها الجمركية على الواردات لجميع السلع الزراعية بدون إستثناء.

٣/٠ اتفاقية المنسوجات والملابس-
Agreement on Textiles and Clothing

تقضي إتفاقية المنسوجات والملابس بإلغاء تدريجي للقيود غير الجمركية على المنسوجات والملابس وذلك بإلغاء نظام الحصص المفروضة على صادرات الدول النامية من هذه السلع في إطار الترتيبات الخاصة بالألياف المتعددة (Multi-Fibre Agreement -- MFA). وبموجب هذه الاتفاقية سيتم إزالة نظام الحصص عليها خلال فترة انتقالية حددت بعشر سنوات وعلى أربع مراحل، تبدأ مباشرة مع بداية عمل المنظمة. ونصت الاتفاقية كذلك على توسيع الحصص، بطريقة معينة، وعلى إتخاذ التدابير لمعالجة الممارسات غير المشروعة لتفادي

الاتفاقية مثل تغيير مسارات الشحن وتضليل شهادات المنشأ وتزوير الوثائق الرسمية.

٤/ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات -

General Agreement on Trade in Services

تعد هذه الاتفاقية أول اتفاقية ممكنة التطبيق قانونياً يتم التوصل إليها بصورة مشتركة بين الدول لتنظيم التجارة الدولية للخدمات. وسنتطرق في هذا الجزء إلى مرتكزات الاتفاقية وفحواها، وملاحقها الأربعة، وكيفية فتح الأسواق لتجارة الخدمات الدولية.

ترتكز الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس - GATS) على أربعة عناصر أساسية:

أ. المفاهيم والمبادئ العامة والقواعد التي تحكم التجارة في جميع منتجات قطاع الخدمات.

ب. الإلتزامات المحددة التي تقدمت بها كل دولة موقعة على الاتفاقية المتعلقة بفتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب.

ج. الإطار القانوني لاستمرار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سبيل توسيع نطاق تحرير تجارة الخدمات بصورة تدريجية.

د. الخصائص القطاعية للخدمات والقرارات الوزارية الملحقة بالاتفاقية.

ويشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية مجلس تجارة الخدمات المنبثق عن المجلس العام الذي يتبعه خمسة لجان أو فرق هي: فريق عمل الخدمات المهنية، ولجنة تجارة الخدمات المالية، والمجموعة التفاوضية لخدمات النقل البحري، والمجموعة التفاوضية لحركة الاشخاص الطبيعين، والمجموعة التفاوضية لخدمات الاتصالات الأساسية.

وقد تم توزيع قطاع الخدمات إلى (١٢) قطاع رئيسي وكل قطاع رئيسي يشمل عددا من القطاعات الفرعية (الإجمالي ٥٦) التي بدورها تصنف إلى قطاعات فرعية دقيقة (لبعض منها، إجمالي النشاطات الدقيقة ١٥٤). والجدول رقم (٢) يوضح القطاعات الرئيسية والقطاعات الفرعية الهامة.

وبدأ تنفيذ الاتفاقية في ١٩٩٥/١/١م وتشمل (٢٩) مادة فحواها:

أ. التغطية الشاملة. تغطي هذه الاتفاقية جميع المجالات الخدمية الدولية التي يمكن المتاجرة بها دولياً بغض النظر عن طرق تقديم الخدمة. وتفرق الاتفاقية بين أربعة أنواع من طرق تقديم الخدمات عبر الحدود (سبل تقديم الخدمة - Modes of Delivery):

- عبر الحدود (Cross-Border Supply) – الخدمات التي لايتطلب المتاجرة بها ضرورة توفر القرب الجغرافي بين المصدر والمستورد، مثال: الاتصالات والتحويلات التجارية.

- الاستهلاك الخارجي (Consumption Abroad) – الخدمات التي تتطلب إنتقال مستهلكيها إلى خارج الحدود الوطنية، مثال: السياحة.

- التواجد التجاري للأجانب (Commercial Presence) - الخدمات التي يتطلب المتاجرة بها ضرورة وجود المصدر داخل حدود الدولة المستوردة، مثال: النشاطات المصرفية والتأمين.

- حركة الأشخاص الطبيعيين (Movement of Natural Persons) - الخدمات التي يتطلب تصديرها الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين، مثال: موظفي شركات التشييد والخدمات الاستشارية.

ب. المعاملة الوطنية. على جميع الدول ان تعامل مقدمي الخدمات الأجانب الطريقة نفسها التي تعامل بها مقدمي الخدمات الوطنيين.

ج. الدولة الاولى بالرعاية. بشكل عام، يجب على الدول ألا تمنح معاملات تفضيلية لمقدمي الخدمات الأجانب وفقاً لجنسياتهم. علما أن كل دولة تقدم جدولا أو قائمة مستقلة يتضمن المعاملات التفضيلية التي تمنحها هذه الدولة لدول معينة بالإضافة إلى جداول التزاماتها لفتح قطاع الخدمات. وستعاد مراجعة هذه القوائم بعد ٥ سنوات وبحد اقصى للمعاملة التفضيلية ١٠ سنوات.

د. الشفافية. على الحكومات أن تُبلغ الآخرين بجميع القوانين واللوائح التي تؤثر على تجارة الخدمات. إذ أنه في غياب التعرفة الجمركية تصبح الأنظمة المحلية هي عنصر التحكم في تدفق تجارة الخدمات بين الدول. لذلك تطالب الاتفاقية الدول بأن تطبق هذه المعايير بموضوعية وحياد وبطريقة منطقية، وأن ترجع الحكومات الوسائل الكفيلة بالمراجعة السريعة للقرارات المتعلقة بتقديم الخدمات.

هـ. الاعتراف. يجب أن تكون الإتفاقيات الثنائية المنظمة للاعتراف بالمؤهلات (مثل شهادات ترخيص مزاولة المهن الحرة) متاحة لاطلاع الدول

ويشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية مجلس تجارة الخدمات المنبثق عن المجلس العام الذي يتبعه خمسة لجان أو فرق هي: فريق عمل الخدمات المهنية، ولجنة تجارة الخدمات المالية، والمجموعة التفاوضية لخدمات النقل البحري، والمجموعة التفاوضية لحركة الاشخاص الطبيعين، والمجموعة التفاوضية لخدمات الاتصالات الأساسية.

وقد تم توزيع قطاع الخدمات إلى (١٢) قطاع رئيسي وكل قطاع رئيسي يشمل عددا من القطاعات الفرعية (الإجمالي ٥٦) التي بدورها تصنف إلى قطاعات فرعية دقيقة (لبعض منها، إجمالي النشاطات الدقيقة ١٥٤). والجدول رقم (٢) يوضح القطاعات الرئيسية والقطاعات الفرعية الهامة.

وبدأ تنفيذ الاتفاقية في ١٩٩٥/١/١م وتشمل (٢٩) مادة فحواها:

أ. التغطية الشاملة. تغطي هذه الاتفاقية جميع المجالات الخدمية الدولية التي يمكن المتاجرة بها دولياً بغض النظر عن طرق تقديم الخدمة. وتفرق الاتفاقية بين أربعة أنواع من طرق تقديم الخدمات عبر الحدود (سبل تقديم الخدمة - Modes of Delivery):

- عبر الحدود (Cross-Border Supply) - الخدمات التي لايتطلب المتاجرة بها ضرورة توفر القرب الجغرافي بين المصدر والمستورد، مثال: الاتصالات والتحويلات التجارية.

- الاستهلاك الخارجي (Consumption Abroad) - الخدمات التي تتطلب إنتقال مستهلكيها إلى خارج الحدود الوطنية، مثال: السياحة.

- التواجد التجاري للأجانب (Commercial Presence) - الخدمات التي يتطلب المتاجرة بها ضرورة وجود المصدر داخل حدود الدولة المستوردة، مثال: النشاطات المصرفية والتأمين.

- حركة الأشخاص الطبيعيين (Movement of Natural Persons) - الخدمات التي يتطلب تصديرها الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين، مثال: موظفي شركات التشييد والخدمات الاستشارية.

ب. المعاملة الوطنية. على جميع الدول ان تعامل مقدمي الخدمات الأجانب الطريقة نفسها التي تعامل بها مقدمي الخدمات الوطنيين.

ج. الدولة الاولى بالرعاية. بشكل عام، يجب على الدول ألا تمنح معاملات تفضيلية لمقدمي الخدمات الأجانب وفقاً لجنسياتهم. علما أن كل دولة تقدم جدولا أو قائمة مستقلة يتضمن المعاملات التفضيلية التي تمنحها هذه الدولة لدول معينة بالإضافة إلى جداول التزاماتها لفتح قطاع الخدمات. وستعاد مراجعة هذه القوائم بعد ٥ سنوات وبحد اقصى للمعاملة التفضيلية ١٠ سنوات.

د. الشفافية. على الحكومات أن تُبلغ الآخرين بجميع القوانين واللوائح التي تؤثر على تجارة الخدمات. إذ أنه في غياب التعرفة الجمركية تصبح الأنظمة المحلية هي عنصر التحكم في تدفق تجارة الخدمات بين الدول. لذلك تطالب الاتفاقية الدول بأن تطبق هذه المعايير بموضوعية وحياد وبطريقة منطقية، وأن ترجع الحكومات الوسائل الكفيلة بالمراجعة السريعة للقرارات المتعلقة بتقديم الخدمات.

هـ. الاعتراف. يجب أن تكون الإتفاقيات الثنائية المنظمة للاعتراف بالمؤهلات (مثل شهادات ترخيص مزاولة المهن الحرة) متاحة لاطلاع الدول

الأخرى ومفتوحة لانضمام الدول الأخرى الراغبة في ذلك وأن لا تكون تمييزية أو عائقاً للتجارة.

و. التحويلات المالية الدولية. تحظر الاتفاقية على الحكومات تقييد المدفوعات أو التحويلات المالية الدولية بإستثناء التقييد عند وجود صعوبات ناجمة عن الخلل في ميزان المدفوعات، وحتى في هذه الحالة يجب أن تكون القيود محدودة ومؤقتة.

وتشمل الاتفاقية كذلك على أربعة ملاحق هي:

أ. ملحق حركة الأشخاص الطبيعيين: ويسمح للحكومات بالتفاوض بشأن الالتزامات المنظمة للإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين من أجل تقديم خدمة، ولا يشمل الملحق الأشخاص الراغبين في العمل أو الإقامة الدائمة أو الراغبين في الحصول على جنسية الدولة المضيفة.

ب. ملحق الخدمات المالية: ويعطي الحق للحكومات في اتخاذ الإجراءات الملائمة لتنظيم هذا القطاع مثل حماية المستثمرين والمودعين وضمان إستقرار النظام المالي، كما يوضح هذا الملحق المجالات المستثناة من هذه الاتفاقية مثل نشاط البنوك المركزية.

ج. ملحق الاتصالات: أُعطي لهذا القطاع أهمية خاصة وينادي بإعطاء موردي هذه الخدمة من الأجانب معاملة غير تمييزية لإستعمال الشبكات العامة للاتصالات.

د. ملحق النقل الجوي: يستثني هذا الملحق حقوق الحركة الجوية والأمور المتعلقة بها، ولكنه ينطبق على خدمات الصيانة الجوية وتسويق خدمات النقل الجوي وخدمات الحجز بالكومبيوتر.

جدول رقم (٢)

تصنيف قطاعات الخدمات لدى منظمة التجارة العالمية

م	القطاعات العامة	القطاعات الفرعية
١	خدمات الأعمال	الخدمات المهنية، خدمات الحاسب الآلي والخدمات ذات الصلة، خدمات الأبحاث والتطوير، خدمات العقارات، إيجار /إستئجار الخدمات بدون مشغلين، خدمات الأعمال الأخرى.
٢	خدمات الاتصالات	خدمات البريد، خدمات التوصيل اليدوي للبريد، الخدمات السلكية واللاسلكية، الخدمات السمعية البصرية.
٣	خدمات التشييد والخدمات الهندسية ذات الصلة	أعمال التشييد العامة للمباني، أعمال التشييد العامة للهندسة المدنية، أعمال التركيب والتجميع، أعمال إكمال وتشطيب المباني، أخرى.
٤	خدمات التوزيع	خدمات الوسطاء بالعمولة، خدمات تجارة الجملة، خدمات تجارة التجزئة، الإمتيازات.
٥	خدمات التعليم	خدمات التعليم الإبتدائي، خدمات التعليم الثانوي، خدمات التعليم العالي، خدمات تعليم الكبار، خدمات تعليمية أخرى.
٦	خدمات بيئية	خدمات الصرف الصحي، خدمات التخلص من النفايات، خدمات التعقيم وغيرها.

م	القطاعات العامة	القطاعات الفرعية
٧	خدمات مالية	خدمات التأمين والخدمات المرتبطة بذلك، الخدمات المصرفية والمالية (باستثناء التأمين)، أخرى.
٨	خدمات صحية واجتماعية أخرى (غير مذكورة سابقا)	خدمات المستشفيات، خدمات أخرى مرتبطة بالصحة البشرية، خدمات إجتماعية، أخرى.
٩	خدمات السفر والسياحة	الفنادق والمطاعم (بما فيها التموين)، وكلات السفر والسياحة، خدمات الإرشاد أو الدليل السياحي، أخرى.
١٠	خدمات الترفيه والثقافة والرياضة	خدمات الترفيه، خدمات وكالات الأنباء، المكتبات والإرشيف والمتاحف والخدمات الثقافية الأخرى، الخدمات الرياضية والترفيهية الأخرى، أخرى.
١١	خدمات النقل	خدمات النقل البحري، خدمات النقل النهري، خدمات النقل الجوي، النقل الفضائي، خدمات النقل بالسكك الحديدية، خدمات النقل على الطرق، النقل عبر خطوط الأنابيب، خدمات مساندة لجميع وسائط النقل، خدمات نقل أخرى.
١٢	خدمات أخرى لم تصنف في مكان آخر	

المصدر : WTO, WT/ACC/1, Annex 7.

وتتطلب إجراءات الانضمام إلى المنظمة أن تقدم كل دولة جداول بالتزاماتها حول القطاعات التي سوف يتم فتح أسواقها المحلية أمام مقدمي الخدمة الأجانب والقيود المفروضة عليهم ليتم التفاوض ثنائيا بشأنها مع الدول الأعضاء بالمنظمة التي ترغب في الدخول في مفاوضات. والطريقة المتبعة في هذه الجداول هي طريقة القوائم الإيجابية (Positive List) ، بمعنى أن القطاعات الخدمية المذكورة في الجداول هي فقط المفتوحة أمام مقدمي الخدمة الأجانب والتي لا تذكر فهي مقفلة أو مقيدة. أي أنه لايتوجب على الدول المتقدمة للانضمام (بالذات النامية منها) فتح جميع أوجه تجارة الخدمات أمام الأجانب، بل إن الأمر يعتمد على رغبة ومحصلة التفاوض مع الدول الراغبة في التفاوض الثنائي. كما يمكن أن تستثني الدول ضمن جداولها ولكن في قوائم منفصلة، الدول التي توليها معاملة تفضيلية تحت ظروف معينة. ولا يمكن تغيير هذه الجداول بإنقاص المزايا المقدمة فيها إلا بعد الإعلان عن هذه التغييرات بحد أدنى ثلاثة أشهر وبعد تعويض الدول المتضررة من التغيير. ويلاحظ بأن جداول التزامات الدول النامية كانت محدودة من حيث عدد القطاعات التي تم فتحها لمقدمي الخدمات الأجانب في حين فرضت الدول المتقدمة على نفسها التزامات بتغطية شاملة لجميع القطاعات.

٥/ تفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية - Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPs)

تهدف الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تريبز - TRIPs) إلى توفير الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى إيجاد نظام كفء لتسوية المنازعات وتطبيق معايير موحدة في جميع الدول الموقعة على الاتفاقية. وتحتوي الاتفاقية على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي

ينص على معاملة مواطني الدول الأعضاء بدون تمييز، ومبدأ المعاملة الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية.

وسنتطرق هنا إلى مجالات الحماية المنصوص عليها في الاتفاقية مع شرح لأهم النقاط بها، حيث حددت الإتفاقية سبع مجالات للحماية هي:

- حقوق المؤلف ومايتعلق به (Copyright). تشمل الاتفاقية تفصيلاً بحقوق المصنفات مثل الكتب والتسجيلات وبرامج الحاسب والأفلام وتأجيرها.
- العلامات التجارية (Trademarks). تفصل الاتفاقية أنواع العلامات التي يجب حمايتها، وأدنى حقوق حاملها، والحماية الإضافية التي تتمتع بها العلامات المشهورة.
- الدلائل (المؤشرات) الجغرافية (Geographical Indications). تمنع الاتفاقية من استخدام أي مؤشر يضلل المستهلك عن مصدر السلعة أو أي تصرف يؤدي إلى منافسة غير عادلة.
- التصميمات الصناعية (Industrial Designs). التصميمات محمية بموجب الاتفاقية لمدة ١٠ سنوات.
- براءات الاختراع (Patents). يشمل جميع أنواع التقنية. وبموجب الاتفاقية، يمنح صاحب البراءة حقوق الملكية الفكرية لفترة عشرين سنة بدون شرط إستخدامه لبراءة الإختراع في موطنه الأصلي.
- تصميمات الدوائر المتكاملة (Layout Designs of Integrated Circuits). الدول الأعضاء تمنح حماية منصوصة عليها في الاتفاقية وتستمر الحماية مدة ١٠ سنوات.
- حماية الأسرار التجارية (Trade Secrets and Know-How). الأسرار التجارية التي لها قيمة تجارية يجب أن تحمى بموجب هذه الاتفاقية وأن يمنع استخدام الطرق غير النزيهة في التجارة.

وتمنح الإتفاقية الدول المتقدمة، بصفة عامة، مهلة سنة واحدة لجعل أنظمتها تتماشى مع الاتفاقية. أما الدول في طور التحول فتمنح مهلة ٥ سنوات والدول الأقل نموا فتمنح ١٠ سنوات. وتشمل الاتفاقية تفصيلات إضافية متعلقة بالأدوية والكيماويات الزراعية.

٦/ هيئة تسوية المنازعات - Dispute Settlement Body

شملت جولة الأوروغواي جهوداً لزيادة فاعلية القواعد والضوابط متعددة الأطراف المتعلقة بإدارة آليات الجات، حيث تم إقرار وثيقة تفاهم في مجال تسوية المنازعات وتهدف إلى إضفاء الأمان والتنبؤ على نظام التجارة متعدد الأطراف. وحيث إن آلية تسوية المنازعات تختلف عن سابقتها في "الجات" ومهمة جدا في ظل توجه المنظمة لتقوية تنفيذ الاتفاقيات، فسنتطرق في هذا الجزء إلى شرح هيئة تسوية المنازعات بالمنظمة والتعرض لبعض الإحصائيات عن حجم المنازعات.

لايسعنا المجال هنا للتفصيل في إجراءات تسوية النزاع، ولكن الشكل رقم (٢) يوضح الإجراءات العامة للتسوية وحل القضية. كإطار عام، يمكن حل المنازعات التي تثار بين الدول الاعضاء في المنظمة بإتخاذ أحد الاجراءات الاربعة التالية:

- عرض النزاع على هيئة تسوية المنازعات.
- التظلم أمام هيئة الاستئناف.
- محاولة الوصول إلى تسوية ودية.
- اللجوء إلى التحكيم.

هيئة تسوية المنازعات (Dispute Settlement Body) هي المنبر العالمي الوحيد للشكوى ضد الإجراءات التعسفية أو غير القانونية في ظل أنظمة المنظمة. ففي تقرير الهيئة السنوي لعام ١٩٩٦م، تم إيضاح العديد من الحقائق التي تبين فاعلية وسرعة هذه الهيئة [٣]. فعدد القضايا التي عالجتها الهيئة يفوق بكثير عدد تلك التي أثيرت في نطاق الجات (قبل سريان مفعول منظمة التجارة العالمية). وكذلك يلاحظ ازدياد عدد الدول النامية الأعضاء في المنظمة المستفيدة من آلية تسوية المنازعات. فعلى سبيل المثال قامت دول مثل فنزويلا، والبرازيل، وسنغافورة، والبيرو، وتشيلي، وهندوراس، وتايلند، والهند، والفلبين برفع شكاوي على الدول المتقدمة.

بلغ مجموع القضايا المثارة في المنظمة ٤٢ قضية حسب التقرير السنوي لهيئة حسم المنازعات المؤرخ في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٦م، وحسب التقرير الصادر عن المنظمة أثناء انعقاد المجلس الوزاري في سنغافورة في شهر ديسمبر ١٩٩٦م وصل عدد الشكاوي إلى ٦٢ قضية من شهر يناير ١٩٩٥ حتى ١٩٩٦/١١/٢٦م. عدد من هذه الشكاوي مثار ضد دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (١٩ قضية)، والإتحاد الأوروبي (١٢)، واليابان (٨) كما يلاحظ من الجدول رقم (٣). وأيضا نجد أن جزءا كبيرا من هذه القضايا مرفوع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (٢٧) والإتحاد الأوروبي (١٢). معظم هذه الشكاوي تم حلها وديا في مرحلة المشاورات (Consultation) ، أما الباقي (١٤ قضية) فقد تم تشكيل لجان خاصة (Panels) للنظر فيها أو تم النظر فيها [٤].

يلاحظ أن هذه الهيئة أصبحت أكثر قوة من الشكل القديم ضمن إطار الجات السابق، ويلاحظ كذلك ارتفاع معدل الشفافية في آلية حسم المنازعات وذلك نتيجة لقرار المجلس العام في ١٩٩٦/٧/١٨م الخاص بعدم سرية الوثائق المتعلقة بالمنازعات

المثارة وتوزيعها على الدول الأعضاء بالمنظمة عند إنتهاء القضية، بالإضافة إلى التزام بإخطار هيئة حسم المنازعات والمجالس المعنية عن الحلول الودية التي يتوصل إليها أطراف النزاع. ومن هنا يمكن الإستدلال بأن أحد فوائد الانضمام إلى المنظمة هو الاستفادة من هذه الآلية لحماية مصلحة الدولة وتجارتها.

جدول (٢) أطراف النزاع في منظمة التجارة العالمية

(حتى ٢٦/١١/١٩٩٦م)

	مع دول متقدمة		مع دول نامية	
الدولة/المجموعة	مدعية	مدعى عليها	مدعية	مدعى عليها
الولايات المتحدة	٢٠	١٠	٧	٩
الإتحاد الأوروبي	٨	٩	٤	٣
اليابان	٣	٦	٠	٢
دول نامية	٢٠	٢٤	-	-

المصدر: WTO Ministerial Conference, Press Brief, WTO Disputes, November 26, 1996.

هيئة تسوية المنازعات (Dispute Settlement Body) هي المنبر العالمي الوحيد للشكوى ضد الإجراءات التعسفية أو غير القانونية في ظل أنظمة المنظمة. ففي تقرير الهيئة السنوي لعام ١٩٩٦م، تم إيضاح العديد من الحقائق التي تبين فاعلية وسرعة هذه الهيئة [٣]. فعدد القضايا التي عالجتها الهيئة يفوق بكثير عدد تلك التي أثيرت في نطاق الجات (قبل سريان مفعول منظمة التجارة العالمية). وكذلك يلاحظ ازدياد عدد الدول النامية الأعضاء في المنظمة المستفيدة من آلية تسوية المنازعات. فعلى سبيل المثال قامت دول مثل فنزويلا، والبرازيل، وسنغافورة، والبيرو، وتشيلي، وهندوراس، وتايلند، والهند، والفلبين برفع شكاوي على الدول المتقدمة.

بلغ مجموع القضايا المثارة في المنظمة ٤٢ قضية حسب التقرير السنوي لهيئة حسم المنازعات المؤرخ في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٦م، وحسب التقرير الصادر عن المنظمة أثناء انعقاد المجلس الوزاري في سنغافورة في شهر ديسمبر ١٩٩٦م وصل عدد الشكاوي إلى ٦٢ قضية من شهر يناير ١٩٩٥ حتى ١٩٩٦/١١/٢٦م. عدد من هذه الشكاوي مثار ضد دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (١٩ قضية)، والإتحاد الأوروبي (١٢)، واليابان (٨) كما يلاحظ من الجدول رقم (٣). وأيضا نجد أن جزءا كبيرا من هذه القضايا مرفوع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (٢٧) والإتحاد الأوروبي (١٢). معظم هذه الشكاوي تم حلها وديا في مرحلة المشاورات (Consultation) ، أما الباقي (١٤ قضية) فقد تم تشكيل لجان خاصة (Panels) للنظر فيها أو تم النظر فيها [٤].

يلاحظ أن هذه الهيئة أصبحت أكثر قوة من الشكل القديم ضمن إطار الجات السابق، ويلاحظ كذلك ارتفاع معدل الشفافية في آلية حسم المنازعات وذلك نتيجة لقرار المجلس العام في ١٩٩٦/٧/١٨م الخاص بعدم سرية الوثائق المتعلقة بالمنازعات

المثارة وتوزيعها على الدول الأعضاء بالمنظمة عند إنتهاء القضية، بالإضافة إلى التزام بإخطار هيئة حسم المنازعات والمجالس المعنية عن الحلول الودية التي يتوصل إليها أطراف النزاع. ومن هنا يمكن الإستدلال بأن أحد فوائد الانضمام إلى المنظمة هو الاستفادة من هذه الآلية لحماية مصلحة الدولة وتجارتها.

جدول (٢) أطراف النزاع في منظمة التجارة العالمية

(حتى ٢٦/١١/١٩٩٦م)

الدولة/المجموعة	مع دول متقدمة		مع دول نامية	
	مدعية	مدعى عليها	مدعية	مدعى عليها
الولايات المتحدة	٢٠	١٠	٧	٩
الإتحاد الأوروبي	٨	٩	٤	٣
اليابان	٣	٦	٠	٢
دول نامية	٢٠	٢٤	-	-

المصدر: WTO Ministerial Conference, Press Brief, WTO Disputes, November 26, 1996.

٧/ مراجعة السياسات التجارية - Trade Policy Review

مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء جزء من عمل المنظمة ويهدف لتوسيع الشفافية والتفهم للسياسات والممارسات التجارية ولتعميق الفهم ورفع مستوى المناقشات عند إجراء تقييم لأثر السياسات على النظام التجاري العالمي. وتتم المراجعة دوريا، حيث يتم فحص أنظمة اللاعبين الكبار الأربع (الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكندا) مرة كل سنتين تقريبا، والدول الست عشرة الأخرى الأهم من حيث مساهمتها في حجم التجارة العالمية يتم مراجعة أنظمتها مرة كل ٤ سنوات، والدول الأخرى كل ٦ سنوات، وللدول الأقل تتم المراجعة على مدد زمنية أطول. أما بالنسبة للمملكة، بعد إنضمامها، فقد تخضع للمراجعة مرة كل أربع أو ست سنوات إعتمادا على حجم تجارتها الخارجية خلال السنوات القادمة.

الاتفاقيات التجارية الأخرى - Other Agreements

في هذا الجزء سنتحدث عن الاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة بالتجارة، وهي في مجملها اتفاقيات مختصة وتغطي مجالات متنوعة كما هو مذكور بالجدول رقم (٢) السابق. وهذه الاتفاقيات ملزمة أيضا على جميع الدول الأعضاء في المنظمة وقد تم فصلها عن الاتفاقيات متعددة الأطراف لطبيعتها التخصصية.

١/ مكافحة الإغراق - Anti-Dumping

تسمح المادة السادسة من إتفاقية الجات ١٩٩٤ للدول بتطبيق إجراءات لمكافحة الإغراق، وهذه الإجراءات يمكن تطبيقها على السلع المستوردة التي يقل سعرها عن

"السعر الطبيعي" (المعتاد) "Normal Value" (عادة هو السعر المثيل في السوق المحلية للدولة المصدرة) والتي تسبب ضررا للصناعة الوطنية. وتوضح الاتفاقية كيفية تحديد وقوع حالة إغراق، وتحديد الضرر الذي حصل، وطريقة إجراء الاستقصاء، وتحصيل الرسوم المضادة للإغراق ومددها، بالإضافة إلى أمور أخرى.

٢/ الإعانات والإجراءات المضادة -
Subsidies and Countervailing Measures

أستحدثت الاتفاقية مفهوم " الإعانات المحددة Specific Subsidy " وتعني إعانات متاحة فقط لمنشأة معينة أو قطاع صناعي معين أو مجموعة من المنشآت أو مجموعة من القطاعات الصناعية بالدولة. لذا فهذه الاتفاقية متعلقة فقط بهذا النوع من الإعانات وتطبق على السلع غير الزراعية. وحددت الاتفاقية في هذا المجال ثلاث فئات من الإعانات الرسمية:

أ. الإعانات المحظورة: هي تلك التي تستخدم بصورة قانونية أو فعلية سواء لتشجيع الصادرات أو لتشجيع إستعمال المدخلات المحلية بدلا من المستوردة في إنتاج السلع المصدرة.

ب. الإعانات القابلة لإقامة الدعوى: هي تلك التي تلحق أضرارا بالصناعات المحلية في دولة عضو أخرى.

ج. الإعانات غير القابلة لإقامة الدعوى: هي تلك التي تقدمها الحكومة لنشاط البحث والمساعدة الرسمية للمناطق المحرومة في الدولة الموقعة والتي لاتتجاوز نسباً ومعايير محددة في نصوص الإتفاقية.

وأوضحت الاتفاقية أيضا طريقة حساب الإعانة المستفادة، وكيفية فرض رسوم تعويضية من قبل الدولة المستوردة لنقض الإعانة على السلعة المعنية بالأمر، وأوجه القيام بإجراءات مضادة.

٣/ إجراءات الوقاية - Safeguards

يمكن لأعضاء المنظمة القيام بإجراءات وقائية لحماية قطاع صناعي محلي من تزايد وارداته الذي أدى أو قد يؤدي إلى ضرر جسيم لهذا القطاع. والحكومات هي التي تطلب الإجراء الوقائي نيابة عن شركاتها أو صناعاتها.

وتمنع الاتفاقية الدولة من وضع إجراءات طوعية للحد من التصدير (وأمور أخرى محددة) بل عليها التماشي فورا مع الاتفاقية. وفي حالات إجراءات معينة، على الدولة التوقف عن هذه الممارسة في تواريخ محددة. وأوضحت الاتفاقية كيفية إجراء التحقيقات في هذه الحالات، ومعايير تقدير "الضرر الجسيم" والعوامل التي يجب أخذها في الحسبان لتحديد الأثر على الصناعة المحلية، وإجراءات الحماية.

٤/ التدابير الصحية للحيوان والنبات -
Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS)

تهدف هذه الاتفاقية إلى تطبيق التدابير الصحية للحيوان والنبات مع الإعتراف بحق الحكومات في إتخاذ هذه التدابير التي يجب أن تكون مبنية على " العلم Science " فقط من أجل حماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات بدون أن تكون عشوائية أو تمييزية.

وتشجع الاتفاقية الحكومات على جعل تدابيرها مبنية على المقاييس الدولية بقدر الإمكان ويمكنها تطبيق إجراءات أكثر صرامة إذا كانت مبنية على حقائق علمية تتناسب مع حجم المخاطرة. وتتوقع الاتفاقية أن يقبل الأعضاء التدابير البيطرية والنباتية للدول الأعضاء إذا أستطاعت الدولة المصدرة إثبات ان تدابيرها الخاصة تؤدي إلى الحماية المطلوبة من الدولة المستوردة. وتحتوي الاتفاقية أيضا لوائح خاصة بطرق الرقابة والفحص وإجراءات الموافقة على التدابير وكيف أن على الحكومات إعلام الآخرين، مقدما، بأيّ تغيير أو إستحداث نظام بيطري ونباتي جديد.

٥/ العوائق الفنية أمام التجارة - Technical Barriers to Trade (TBT)

تهدف الاتفاقية حول العوائق الفنية أمام التجارة إلى التأكد من أن المواصفات والنظم الفنية وإجراءات الفحص والتوثيق لاتخلق عوائق لاداعي لها على التجارة. وتعترف الاتفاقية بحق الدول في فرض مثل هذه الإجراءات إلى الحد الذي يحمي حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات أو البيئة أو إهتمامات أخرى للمستهلك. وتشجع الاتفاقية الدول على استخدام المواصفات الدولية بقدر الإمكان وتبين أيضا كيفية إعداد وتطبيق المواصفات وتشدد على أن تعامل السلع المنتجة محليا والسلع المثيلة المستوردة بطريقة عادلة ومماثلة.

٦/ إجراءات تراخيص الإستيراد - Import Licensing Procedures

دعت هذه الاتفاقية إلى أن تطبق إجراءات تراخيص الاستيراد بشكل شفاف وقابل للتنبؤ وأن تكون معايير منح الرخصة منشورة لكي يعلم بها التجار وتحتوي الاتفاقية أيضا لوائح متعلقة بطرق الإعلام عن تطبيق أو تعديل إجراءات رخصة ما. ومن الناحية العلمية دعت الاتفاقية إلى قصر استعمال التراخيص على الأغراض الإدارية، وإلى الإفصاح عن أنظمتها، وتوفير العملات الأجنبية لجميع المستوردين على قدم المساواة.

٧/ التثمين الجمركي - Customs Valuation

الاتفاقية حول تنفيذ المادة السابعة من الجات ١٩٩٤ متعلقة بالتثمين السلعي لأغراض الجمارك وتحدد نظاماً لتطبيقه مبني على المعقولية والتوحيد والحياد وتطابقه مع الحقائق التجارية وأن لاتكون أسسه عشوائية. وهناك قرار وزاري متعلق به ينص على إعطاء السلطات الجمركية حق طلب معلومات إضافية في الحالات التي تعتقد فيها أن القيمة المعلنة للسلعة غير دقيقة. ويُسعى حاليا بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية (WCO) إلى صياغة نظام موحد للتثمين الجمركي ليساهم في توحيد الإجراءات المطبقة دوليا في هذا المجال.

٨/ الفحص المسبق للشحن - Preshipment Inspection (PSI)

الفحص المسبق للشحن تعني استخدام الحكومات شركات متخصصة للتأكد من مطابقة بيانات الشحنة من حيث المواصفات والسعر والكمية مثلاً. وهي عادة تستخدم من قبل حكومات الدول النامية، والمطلوب من الحكومات المستخدمة للفحص قبل الشحن هو أن تطبقه بشكل شفاف، لاتمييزي، وتحمي المعلومات

التجارية السرية، وتجنب التأخير غير المبرر، وأن تستخدم طرقاً معينة عند التأكد من سعر السلعة.

٩/ قواعد المنشأ - Rules of Origin

يمكن أن تؤثر قواعد المنشأ على نشاطات تجارية عديدة فعلى سبيل المثال: يتأثر نظام الحصص والتفضيلات الجمركية ومكافحة الإغراق والرسوم التعويضية بشكل مباشر بمفهوم منشأ السلعة. وتطلب الاتفاقية أن تكون قواعد المنشأ شفافة وأن لاتكون مقيدة أو مشوهة أو معطلة لحركة التجارة الدولية، وكذلك أن تطبق بشكل ثابت ومحايد ومعقول. وعلى المدى الطويل، تهدف الإتفاقية إلى تنسيق قواعد المنشأ عبر الدول.

١٠/ التدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة - Trade-Related Investment Measures (TRIMs)

وضعت اتفاقية التدابير الإستثمارية المرتبطة بالتجارة (TRIMs) والمتعلقة بتجارة السلع فقط ضوابط لحظر استخدام الإجراءات التي لها آثار تقييدية وتشويهية على الاستثمار، مثال: شرط استخدام المحتوى المحلي، وشرط أداء الصادرات، وموازنة التجارة. وتلزم الاتفاقية الدول الموقعة على إلغاء هذه الإجراءات المنافية للاتفاقية خلال فترة سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول النامية، وسبع سنوات للدول الأقل نموا. وسمحت الاتفاقية للدول النامية بتطبيق إجراءات الوقاية لأغراض ميزان المدفوعات، التي تمكنها من

تمديد فترة إلغاء القيود التجارية على الاستثمار لفترة إضافية قصوى مدتها سنتين. والجدير بالذكر أن أنظمة المملكة، من حيث المبدأ، لاتتعارض مع هذه الإتفاقية ولاتشترط نظام استثماراتها أي من الأمثلة الثلاثة المذكورة أعلاه.

الاتفاقيات التجارية الجماعية - Plurilateral Trade Agreements

هنالك ست اتفاقيات جماعية تختص بمجال معين من التجارة الدولية كما هو مذكور في الجدول رقم (١) السابق (وهي تجارة الطائرات المدنية، والمشتريات الحكومية، ومشتقات الألبان، ولحوم البقر، وتقنية المعلومات، وخدمات الاتصالات الأساسية). هذه الإتفاقيات تم التفاوض بشأن أغلبها أصلا في جولة طوكيو، مع العلم أن جميع اتفاقيات طوكيو أصبحت اتفاقيات متعددة الأطراف. وكما ذكر سابقا، فإن هذه الاتفاقيات ملزمة للدول الموقعة عليها ولم تصبح متعددة الأطراف بعد وسيتم شرحها أدناه. ولكن المزايا التفضيلية الممنوحة ضمنها تسري ليس فقط على الدول الموقعة، بل على جميع الدول الأعضاء في المنظمة بموجب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

١/ تجارة الطائرات المدنية - Trade in Civil Aircrafts

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٨٠م ويبلغ عدد أعضائها ٢١ دولة. وتنص الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية على إستيراد جميع الطائرات (ماعدا العسكرية) بما فيها محركاتها وقطع غيارها ووحدات محاكاة الطيران وقطعها. وكذلك توضح الاتفاقية كيفية شراء الطائرات المدنية من قبل الشراء الموجه من الحكومة والدعم المالي لقطاع الطيران المدني.

٢/ المشتريات الحكومية - Government Procurement

تنفق الحكومات، عادة، مبالغ ضخمة من أجل تأمين إحتياجاتها من جميع السلع والخدمات، وفي الوقت نفسه تحبذ جماعات الضغط المحلي تأمين الإحتياجات الحكومية بتفضيلها السلع الوطنية على المستوردة. في هذا السياق، تهدف الاتفاقية إلى فتح هذا القطاع للمنافسة الدولية بقدر الإمكان مع جعل القوانين والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالشراء الحكومي شفافة ولاتحمي السلع الوطنية أو المنتجين المحليين ولاتميز بين المنتجات الأجنبية أو الموردين الأجانب. وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في ١ يناير ١٩٨١م وتضم في عضويتها ثمانية دول بالإضافة إلى المجموعة الأوروبية وجزء كبير من القواعد العامة للإتفاقية يتحدث عن إجراءات المناقصات الوطنية.

وتسري هذه الاتفاقية على الجزء المشمول من المشتريات الحكومية في جداول الالتزامات الموقعة. ومستوى تلك الشمولية يتوقف على مايرد في قائمة الالتزامات التي تتحدد بناء على تفاوض كل دولة عضو موقعة على الإتفاقية مع الدولة المتقدمة للعضوية بخصوص الأجهزة العامة الي ستخضع لهذا التنظيم. وتندرج ضمن الأجهزة العامة كل من الوزارات، والمؤسسات والشركات العامة. وتسري الالتزامات فقط على تلك الخدمات وخدمات المقاولات التي تطلبها الأجهزة المشمولة التي ذكرت صراحة والتي تخصص بالإسم.

وتسمح الاتفاقية أيضا للدول من استثناء بعض أنواع مشتريات الأجهزة الحكومية المشمولة من سلع أو خدمات من تغطية الاتفاقية عليها، فعلى سبيل المثال أستثنت الحكومة الأمريكية من التزاماتها مشتريات الحكومة الفيدرالية المخصصة من المنشآت الصغيرة أو تلك التي تمتلكها الأقليات.

وتسمح الاتفاقية من إعفاء عقود المشتريات التي تقل عن رقم معين من هذا التنظيم إذا ذكرت في قائمة (ملحق) الالتزامات المقدمة من قبل الدولة التي تقدمت بطلب العضوية، وبالتالي يمكن أن تعطي ميزات للمنتجين المحليين على الموردين الأجانب. ويمكن كذلك للدول أن تستثني بعض النشاطات المهمة كبرامج التوازن الإستراتيجي من هذا التنظيم.

٣/ تقنية المعلومات - Information Technology

يمكن القول أن هذه الاتفاقية أحدث اتفاقيات المنظمة إلى جانب اتفاقية الاتصالات الأساسية التي تم توقيعها في فبراير ١٩٩٧م. وقد تم التوصل إليها في ختام المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية بسنغافورة في ١٣/١٢/١٩٩٦م، ووقعت عليها (٢٩) دولة تمثل ما يقارب ٨٣٪ من التجارة العالمية بمنتجات تقنية المعلومات. بينما بلغ عدد الدول التي وافقت في ٢٦/٣/١٩٩٧م (المشاركة) على تطبيق الاتفاقية (٤٠) دولة عضو في المنظمة تستحوذ على ما يقارب ٩٢,٥٪ من التجارة العالمية لمنتجات تقنية المعلومات [٥].

وتدعو الاتفاقية الدول المشاركة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على منتجات تقنية المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠م. على أن يتم التخفيض للرسوم بشكل تدريجي بمعدلات أربع متساوية قدرها ٢٥٪ كل مرة على النحو التالي: التخفيض الأول في ١/٧/١٩٩٧م، والثاني في ١/١/١٩٩٨م، والثالث في ١/١/١٩٩٩م، والتخفيض الرابع والأخير (الإلغاء التام للرسوم) في ١/١/٢٠٠٠م. والمنتجات التي تغطيها الاتفاقية تشمل الحاسبات الآلية وتجهيزاتها، ومعدات الاتصالات، وأشباه الموصلات، ومعدات تصنيع أشباه الموصلات، والبرامج، والمعدات العلمية. والجدير بالذكر أن حجم التجارة العالمية سنويا لهذه المنتجات يقارب ٦٠٠ مليار دولار [٦].

٤/ خدمات الاتصالات الأساسية -
Basic Telecommunications Services

أختتمت مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول خدمات الاتصالات الأساسية بنجاح في ١٥ فبراير ١٩٩٧م، بموافقة (٦٩) حكومة عليها يمثلون مايقارب (٩٠٪) من الدخل العالمي لإيرادات الاتصالات وهي تسعى إلى تقديم التزامات جديدة لفتح أسواق الاتصالات [٧].

والمبادىء التي تحكم كيف يمكن تحقيق ذلك موجودة فعلا وتم الإتفاق عليها في الجاتس (اتفاقية الخدمات) والملحق الخاص بالاتصالات المرفق بها. وملحق الاتصالات يتناول حقوق مقدمي الخدمات ليرتبطوا أو يستخدموا شبكات الاتصالات العامة. وتتطلب الاتفاقية أيضا أن تعمل الدول المشاركة على جعل لوائحها شفافة ومن ضمن ذلك الإعلان بوضوح عن أسعار خدمات استخدام شبكات الاتصالات لديها [٨] .

وتتمثل القاعدة الأساسية لهذه الإتفاقية في تحرير التبادل التجاري في قطاع الاتصالات الأساسية والذي سوف يساهم في تخفيض كلفة الإتصالات على المستهلك بشكل كبير. وهذا مهم جدا للشركات كما ذكر ذلك المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بعد توقيع الاتفاقية، حيث إنه بتقديره، تنفق الشركات بشكل إجمالي مبالغ على خدمة الاتصالات أكبر من تلك التي تنفقها على النفط. وأشار أن تحرير الاتصالات يعني زيادة في الدخل العالمي بما مقداره تريليون دولار أمريكي (التريليون يساوي مليون المليون) على مدى العقد القادم [٩].

وسوف يبدأ تطبيق هذه الالتزامات في ١ يناير ١٩٩٨م وأُلحقت هذه الإتفاقية على شكل بروتوكول رابع لاتفاقية الجاتس (الخدمات) ومرفق بها (٥٥) جدولاً تمثل

التزامات (٦٩) دولة عضو في منظمة التجارة العالمية وهي تشمل ٥٤ دولة بالإضافة إلى دول الإتحاد الأوروبي الخمس عشرة. ولايشمل نطاق الاتفاقية فقط تقديم خدمات الاتصالات الهاتفية (Telecommunication) عبر الحدود بل يمتد إلى الخدمات المقدمة من خلال تأسيس الشركات الأجنبية أو التواجد التجاري ومن ضمن ذلك المقدرة على تملّك وتشغيل تجهيزات شبكات الاتصالات بحرية. ومن أمثلة الخدمات التي تغطيها الاتفاقية: الهاتف، ونقل المعلومات، والبرقيات والتلكس والفاكس، وخدمات وأنظمة الأقمار الصناعية الثابتة والمتحركة، والهاتف الجوال والنداء الآلي، وغيرها.

وسوف تتمتع جميع الدول الأعضاء بالمنظمة بنتائج هذه الاتفاقية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. لكن أشارت الصيغة القانونية للإتفاقية بأن الدول الموقعة لها الخيار بأن تلتزم أو لاتلتزم بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية أمام الدول غير الموقعة من حيث التدابير المتصلة بتجارة خدمات الاتصالات الأساسية. وقد قدمت (في نهاية المفاوضات في ١٥ فبراير ١٩٩٧م) عددا من الدول مثل الأرجنتين، وبنغلاديش، والبرازيل، والهند، والباكستان، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية قوائم تتضمن الإستثناءات من هذا المبدأ.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ١٩٩٥م بلغ الإيراد العالمي من خدمات الاتصالات ٦٠٢ مليار دولار، وزاد عدد خطوط الهاتف في العالم بنسبة قدرها ٧٪ ونما عدد المشتركين في خدمة الهاتف الجوال بنسبة ٦٠٪ خلال العام، بينما بلغ متوسط النمو في تلك الأعداد منذ عام ١٩٩٠م أكثر من ٥٠٪. ولقد بلغت قيمة الصادرات العالمية لمعدات الاتصالات خلال العام ١٩٩٥م ماقدره ٥٨ مليار دولار [١٠].

الهوامش

١) The Results of The Uruguay Round of Multilateral Negotiations: The Legal Texts.

٢) WTO: Trading Into The Future.

٣) WTO Annual Report of Dispute Settlement Body, 1996.

٤) WTO Ministerial Conference, Press Brief, WTO Disputes, November 26, 1996.

٥) WTO Press Release, Press /70, 27 March 1997.

٦) Op.Cit.

٧) WTO, Focus Newsletter, No. 16, February 1997.

٨) WTO, Focus Newsletter, No. 15, January 1997.

٩) WTO, Focus Newsletter, No. 16, February 1997.

١٠) WTO, Focus Newsletter, No. 15, January 1997.

الملحق الثاني

قائمة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (١٣١ عضوا)

(في ١٠/٦/١٩٩٧م)

No.	Country	تاريخ الانضمام	الدولة
1.	Angola	١٩٩٦/١١/٢٣	أنجولا
2.	Antigua and Barbuda	١٩٩٥/١/١	أنتيغوا وباربودا
3.	Argentina	١٩٩٥/١/١	الأرجنتين
4.	Australia	١٩٩٥/١/١	أستراليا
5.	Austria	١٩٩٥/١/١	النمسا
6.	Bahrain	١٩٩٥/١/١	البحرين
7.	Bangladesh	١٩٩٥/١/١	بنجلاديش
8.	Barbados	١٩٩٥/١/١	بربادوس
9.	Belgium	١٩٩٥/١/١	بلجيكا
10.	Belize	١٩٩٥/١/١	بيليز
11.	Benin	١٩٩٥/٢/٢٢	بينين
12.	Bolivia	١٩٩٥/٩/١٣	بوليفيا
13.	Botswana	١٩٩٥/٥/٣١	بوتسوانا
14.	Brazil	١٩٩٥/١/١	البرازيل
15.	Brunei Darussalam	١٩٩٥/١/١	بروناي دار السلام

No.	Country	تاريخ الانضمام	الدولـة
16.	Bulgaria	١٩٩٥/١٢/١	بلغاريا
17.	Burkina Faso	١٩٩٥/٦/٣	بوركينا فاسو
18.	Burundi	١٩٩٥/٧/٢٣	بوروندي
19.	Cameroon	١٩٩٥/١٢/١٣	الكاميرون
20.	Canada	١٩٩٥/١/١	كندا
21.	Central Africa Republic	١٩٩٥/٥/٣١	جمهورية أفريقيا الوسطى
22.	Chad	١٩٩٦/١٠/١٩	تشاد
23.	Chile	١٩٩٥/١/١	التشيلي
24.	Colombia	١٩٩٥/٤/٣٠	كولومبيا
25.	Congo	١٩٩٧/٣/٢٣	الكونغو
26.	Congo (Democratic Rep.)	١٩٩٧/١/١	جمهورية الكونغو الديموقراطية
27.	Costa Rica	١٩٩٥/١/١	كوستا ريكا
28.	Cote d'Ivoire	١٩٩٥/١/١	ساحل العاج
29.	Cuba	١٩٩٥/٤/٢٠	كوبا
30.	Cyprus	١٩٩٥/٧/٣٠	قبرص
31.	Czech Republic	١٩٩٥/١/١	جمهورية التشيك
32.	Denmark	١٩٩٥/١/١	الدنمارك
33.	Djibouti	١٩٩٥/٥/٣١	جيبوتي
34.	Dominica	١٩٩٥/١/١	الدومينيك
35.	Dominican Republic	١٩٩٥/٣/٩	جمهورية الدومينيك
36.	Ecuador	١٩٩٦/١/٢١	الإكوادور
37.	Egypt	١٩٩٥/٦/٣٠	مصر
38.	El Salvador	١٩٩٥/٥/٧	السلفادور

No.	Country	تاريخ الانضمام	الدولـة
39.	European Community	١٩٩٥/١/١	الجماعة الأوروبية
40.	Fiji	١٩٩٦/١/١٤	فيجي
41.	Finland	١٩٩٥/١/١	فنلندا
42.	France	١٩٩٥/١/١	فرنسا
43.	Gabon	١٩٩٥/١/١	الغابون
44.	Gambia	١٩٩٦/١٠/٢٣	غامبيا
45.	Germany	١٩٩٥/١/١	ألمانيا
46.	Ghana	١٩٩٥/١/١	غانا
47.	Greece	١٩٩٥/١/١	اليونان
48.	Grenada	١٩٩٦/٢/٢٢	غرينادا
49.	Guatemala	١٩٩٥/٧/٢١	غواتيمالا
50.	Guinea Bissau	١٩٩٥/٥/٣١	غينيا بيساو
51.	Guinea, Republic	١٩٩٥/١٠/٢٥	جمهورية غينيا
52.	Guyana	١٩٩٥/١/١	غيانا
53.	Haiti	١٩٩٥/١/٣٠	هايتي
54.	Honduras	١٩٩٥/١/١	الهندوراس
55.	Hong Kong	١٩٩٥/١/١	هونج كونج
56.	Hungary	١٩٩٥/١/١	المجر
57.	Iceland	١٩٩٥/١/١	ايسلندا
58.	India	١٩٩٥/١/١	الهند
59.	Indonesia	١٩٩٥/١/١	أندونيسيا
60.	Ireland	١٩٩٥/١/١	إيرلندا
61.	Israel	١٩٩٥/٤/٢١	إسرائيل
62.	Italy	١٩٩٥/١/١	إيطاليا

No.	Country	تاريخ الانضمام	الدولـة
63.	Jamaica	١٩٩٥/٣/٩	جاميكا
64.	Japan	١٩٩٥/١/١	اليابان
65.	Kenya	١٩٩٥/١/١	كينيا
66.	Korea	١٩٩٥/١/١	كوريا (الجنوبية)
67.	Kuwait	١٩٩٥/١/١	الكويت
68.	Lesotho	١٩٩٥/٥/٣١	ليسوثو
69.	Liechtenstein	١٩٩٥/٩/١	إمارة ليخشنشتاين
70.	Luxembourg	١٩٩٥/١/١	لكسمبورغ
71.	Macau	١٩٩٥/١/١	ماكاو
72.	Madagascar	١٩٩٥/١١/١٧	مدغشقر
73.	Malawi	١٩٩٥/٥/٣١	ملاوي
74.	Malaysia	١٩٩٥/١/١	ماليزيا
75.	Maldives	١٩٩٥/٥/٣١	المالديف
76.	Mali	١٩٩٥/٥/٣١	مالي
77.	Malta	١٩٩٥/١/١	مالطا
78.	Mauritania	١٩٩٥/٥/٣١	موريتانيا
79.	Mauritius	١٩٩٥/١/١	موريشيوس
80.	Mexico	١٩٩٥/١/١	المكسيك
81.	Mongolia	١٩٩٧/١/٢٩	منغوليا
82.	Morocco	١٩٩٥/١/١	المغرب
83.	Mozambique	١٩٩٥/٨/٢٦	موزامبيق
84.	Mynamar	١٩٩٥/١/١	مينمار
85.	Namibia	١٩٩٥/١/١	ناميبيا
86.	Netherlands	١٩٩٥/١/١	هولندا

No.	Country	تاريخ الانضمام	الدولة
87.	New Zealand	١٩٩٥/١/١	نيوزيلندا
88.	Nicaragua	١٩٩٥/٩/٣	نيكاراغوا
89.	Niger	١٩٩٥/١٢/١٣	النيجر
90.	Nigeria	١٩٩٥/١/١	نيجيريا
91.	Norway	١٩٩٥/١/١	النرويج
92.	Pakistan	١٩٩٥/١/١	الباكستان
93.	Papua New Guinea	١٩٩٦/٦/٦	غينيا الجديدة
94.	Paraguay	١٩٩٥/١/١	الباراغواي
95.	Peru	١٩٩٥/١/١	بيرو
96.	Philippines	١٩٩٥/١/١	الفلبين
97.	Poland	١٩٩٥/٧/١	بولندا
98.	Portugal	١٩٩٥/١/١	البرتغال
99.	Qatar	١٩٩٦/١/١٣	قطر
100.	Romania	١٩٩٥/١/١	رومانيا
101.	Rwanda	١٩٩٦/٥/٢٢	رواندا
102.	Saint Lucia	١٩٩٥/١/١	سانت لوشيا
103.	Saint Kitts and Nevis	١٩٩٦/٢/٢٣	سانت كيتس والنفيس
104.	Saint Vincent and the Grenadines	١٩٩٥/١/١	سانت فينسنت والجرينادين
105.	Senegal	١٩٩٥/١/١	السنغال
106.	Sierra Leone	١٩٩٥/٧/٢٣	سيراليون
107.	Singapore	١٩٩٥/١/١	سنغافورة
108.	Slovak Republic	١٩٩٥/١/١	جمهورية السلوفاك
109.	Slovenia	١٩٩٥/٧/٣٠	سلوفينيا

No.	Country	تاريخ الانضمام	الدولـة
110.	Solomon Islands	١٩٩٦/٧/٢٦	جزر سليمان
111.	South Africa	١٩٩٥/١/١	جنوب أفريقيا
112.	Spain	١٩٩٥/١/١	أسبانيا
113.	Sri Lanka	١٩٩٥/١/١	سريلانكا
114.	Surinam	١٩٩٥/١/١	سورينام
115.	Swaziland	١٩٩٥/١/١	سوازيلاند
116.	Sweden	١٩٩٥/١/١	السويد
117.	Switzerland	١٩٩٥/٧/١	سويسرا
118.	Tanzania	١٩٩٥/١/١	تنزانيا
119.	Thailand	١٩٩٥/١/١	تايلند
120.	Togo	١٩٩٥/٥/٣١	التوقو
121.	Trinidad and Tobago	١٩٩٥/٣/١	ترينيداد وتوباغو
122.	Tunisia	١٩٩٥/٣/٢٩	تونس
123.	Turkey	١٩٩٥/٣/٢٦	تركيا
124.	Uganda	١٩٩٥/١/١	أوغندا
125.	United Arab Emirates	١٩٩٦/٤/١٠	الإمارات العربية المتحدة
126.	United Kingdom	١٩٩٥/١/١	المملكة المتحدة
127.	United States	١٩٩٥/١/١	الولايات المتحدة الأمريكية
128.	Uruguay	١٩٩٥/١/١	الأوروغواي
129.	Venezuela	١٩٩٥/١/١	فنزويلا
130.	Zambia	١٩٩٥/١/١	زامبيا
131.	Zimbabwe	١٩٩٥/٣/٣	زيمبابوي

المصدر: Membership of the WTO. WT/Inf/6, 10 June, 1997.

الملحق الثالث

قائمة الدول التي في مرحلة إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

(في نهاية مايو ١٩٩٧م)

No.	Country	تاريخ تكوين فريق العمل	الدولة
1.	Albania	١٩٩٢/١٢/٢	ألبانيا
2.	Algeria	١٩٨٧/٦/١٧	الجزائر
3.	Armenia	١٩٩٣/١٢/١٧	أرمينيا
4.	Belarus	١٩٩٣/١٠/٢٧	روسيا البيضاء
5.	Cambodia	١٩٩٤/١٢/٢١	كمبوديا
6.	China (Peoples Republic)	١٩٨٧/٣/٤	الصين الشعبية
7.	Croatia	١٩٩٣/١٠/٢٧	كرواتيا
8.	Estonia	١٩٩٤/٣/٢٣	إستونيا
9.	Georgia	١٩٩٦/٧/١٨	جورجيا
10.	Jordan	١٩٩٤/١/٢٥	الأردن
11.	Kazakhstan	١٩٩٦/٢/٥	كازاخستان
12.	Kirgyz Republic	١٩٩٦/٤/١٦	قرقيزيا

No.	Country	تاريخ تكوين فريق العمل	الدولـة
13.	Latvia	١٩٩٣/١٢/١٧	لاتفيا
14.	Lithuania	١٩٩٤/٢/٢٢	ليثوانيا
15.	Macedonia	١٩٩٤/١٢/٢١	مقدونيا
16.	Moldova	١٩٩٣/١٢/١٧	مولدوفا
17.	Nepal	١٩٨٩/٦/٢٢-٢١	النيبال
18.	Oman	١٩٩٦/٦/٢٦	سلطنة عمان
19.	Russia	١٩٩٣/٦/١٧-١٦	روسيا
20.	Saudi Arabia	١٩٩٣/٧/٢١	السعودية
21.	Seychelles	١٩٩٥/٧/١١	سيشيل
22.	Sudan	١٩٩٤/١٠/٢٥	السودان
23.	Taiwan	١٩٩٢/٩/٢٩	تايوان
24.	Tonga	١٩٩٥/١١/١٥	تونغا
25.	Ukraine	١٩٩٣/١٢/١٧	أوكرانيا
26.	Uzbekistan	١٩٩٤/١٢/٢١	أوزبكستان
27.	Vanuatu	١٩٩٥/٧/١١	فانواتو
28.	Vietnam	١٩٩٥/١/٣١	فيتنام

المصدر: Accession Working Parties, FOCUS Newsletter, WTO (May 1997).